

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الحادية والسبعون



الجلسة ٧٧٥٧

الاثنين، ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٦، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد إبراهيم/السيدة أدنين (ماليزيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيد تشوركين
	إسبانيا السيد غونثاليث دي ليناريس بالو
	أنغولا السيد غيموليك
	أوروغواي السيدة كاريون
	أوكرانيا السيد فترينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية السيد مينديث غراتيرول
	السنغال السيد سيك
	الصين السيد وو هاي تو
	فرنسا السيد لاميك
	مصر السيد مصطفى
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية السيد رايكروفت
	نيوزيلندا السيدة شوالغير
	الولايات المتحدة الأمريكية السيدة سيسون
	اليابان السيد أوكامورا

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/714)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التوصيات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1626480 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١١/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن تطبيق قرارات مجلس الأمن

٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥) (S/2016/714).

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل الجمهورية العربية السورية إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو السيد ستيفن أوبراين، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ، إلى المشاركة في هذه الجلسة.

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/714 التي تتضمن تقرير الأمين العام عن تنفيذ القرارات ٢١٣٩ (٢٠١٤) و ٢١٦٥ (٢٠١٤) و ٢١٩١ (٢٠١٤) و ٢٢٥٨ (٢٠١٥).

وأعطي الكلمة الآن للسيد أوبراين.

السيد أوبراين (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالثناء على خالد عمر حارة، وهو أحد أفراد ذوي الخوذ البيض، وقد لقي مصرعه في ١١ آب/أغسطس في إحدى الغارات الجوية. وأنا واثق من أن جميع أعضاء المجلس يذكرونه. فنحن نذكره في شريط الفيديو ذاك الذي ظهر فيه وهو يزيح الحطام لكي يصل عبر فجوة في الحائط لإنقاذ طفل عمره ١٠ أيام من

تحت أنقاض مبنى منهار في عام ٢٠١٤. وكيف لنا أن ننساه؟ فكيف لأحد أن ينسى صور البحث تلك عن الأطفال الناجين الذين حملتهم أذرع الشباب من الرجال والنساء وكنا بالكاد نراهم وسط سحب الدخان وركام الأنقاض. كيف لنا أن ننسى تلك الصور لطفل عمره ٥ سنوات اسمه عمران دقنيش وقد بدت على وجهه علائم الصمت والوجوم، وتطلخ بالدم وكساه الغبار أثناء سحبه من تحت الأنقاض التي سببتها غارة جوية. وفيما يتعلق بعمران، فإن هناك شريط فيديو لمن يستطيع أن يتحمل مشاهدته. وعليك أن تصمت لبرهة قصيرة لتتصور أن هذا الطفل طفلك الذي لم يعرف شيئا سوى الحرب المروعة، وقد توفي أخوه. وكان عمران هو المحظوظ وفقا لإفادة طبيب محلي، وعبارة "محظوظ" هي التي تتوافق مع هذا السياق. وذلك هو الواقع الذي بات على المحك هنا في هذه القاعة صباح هذا اليوم - وليس المناورات وإبداء العضلات السياسية أو ممارسة الأعياب القوة والتخندق خلف المواقف الدفاعية، لأن كل ما نحتاج إليه هو أن تصمت المدافع.

فما تزال مدينة حلب تقصف كل يوم. ففي صباح اليوم هذا تلقينا تقارير عن عشرات الهجمات الجديدة، ولحق الضرر بالمدينة بأسرها من جراء قتال يتسبب في سقوط مئات الضحايا من المدنيين. وتؤدي الضربات الجوية في شرق المدينة بالتوازي مع شن الهجمات بالصواريخ ومدافع الهاون في غربها إلى تدمير البنية التحتية المدنية، ما يضطر المزيد من السكان إلى الفرار لأجل النجاة والسلامة، في حين يستمر تدمير منازلهم ويحاصر آخرون بسبب القتال والعجز عن التنقل بدافع الخوف وانعدام الأمن. وبينما نجلس هنا حول هذه الطاولة، فإن عمال الإغاثة الإنسانية يخاطرون بأرواحهم بحثا عن أولئك الذين دفنوا تحت الأنقاض. وكما نعلم فإن الخطر على حياة عمال الإنقاذ كبيرا عادة، غير أنه أكبر بكثير في سوريا على وجه الخصوص نظرا لكثرة التقارير عما يسمى "الهجمات المزدوجة" حيث تهاجم

لقد قدمتُ بالفعل إلى المجلس إحاطات عديدة بشأن حلب. أصبحت حلب قَمّة الرعب عند أبشع مدى لمعانة الناس. لقد فعلتُ ذلك خلال اجتماع طارئ في أوائل أيار/مايو (انظر S/PV.7687). وقدمت إحاطة إعلامية للمجلس في حزيران/يونيه (انظر S/PV.7725)، وفي تموز/يوليه (انظر S/PV.7744) ومؤخراً في الأسبوع الماضي. وأكدتُ على أن ما يصل إلى ٢٧٥ ٠٠٠ شخص في شرق حلب قد عُزلوا تقريباً عن الإمدادات الحيوية، بما في ذلك الأغذية والمياه والأدوية والكهرباء لأكثر من شهر الآن، وهم يعيشون في خوف دائم من حصار كلي، في حين لا يزال من الصعب للغاية الوصول إلى ما يقدر بـ ١,٥ مليون شخص في الأجزاء الغربية من المدينة. واعتماداً على التطورات العسكرية، يمكن أن يصبح شطر المدينة أو كلا شطريها تحت الحصار.

وشدّدتُ في وقت سابق من هذا الشهر على أن الأمم المتحدة قد وضعت خطة تنفيذية للاستجابة لحالات الطوارئ وهي تقف على أهبة الاستعداد لإرسال شحنات من الإمدادات المنقذة للحياة إلى أنحاء حلب إذا مُنحت إمكانية الوصول والأمان. وقد دعوتُ مراراً إلى وقف للقتال للسماح لنا بتأمين شريان حياة إلى من هم بحاجة إليه. وقد حثتُ على وقف لإطلاق النار، أو على الأقل هدنة لمدة ٤٨ ساعة. وكرر الأمين العام تلك الدعوات وكذلك فعل مبعوثه الخاص ستافان دي ميستورا، إضافة إلى الآخرين، بمن فيهم بيتر ماورير رئيس اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وهذا ليس أسلوباً للتفاوض - فهذا هو ما يلزم لإعطاء الثقة إلى مئات من سائقي الشاحنات كي يقفروا إلى مقاعدهم ويحملوا الشاحنات وينطلقوا في الرحلة البطيئة على الطرق المحفورة بالقذائف وهم يتساءلون طوال الوقت عما إذا كان القناص سيطلق النار، أو ما إذا كان جهاز متفجر مرتجل سيقتذف بهم في الهواء.

ولذلك أرحب بإعلان الاتحاد الروسي في ١٨ آب/أغسطس دعم الدعوة إلى وقف إطلاق النار لمدة ٤٨ ساعة.

إحدى طائرات الهليكوبتر أو الطائرات النفاثة أحد المباني ثم تنتظر لبعض الوقت ما يكفي لوصول عمال الإنقاذ والعاملين في المجال الطبي إلى المكان لتهاجمهم مرة أخرى. وتشير التقديرات إلى مقتل ما يزيد على ١٣٠ من المتطوعين من ذوي الخوذ البيض منذ عام ٢٠١٣ وأن معظم حالات القتل قد تسببت فيها تلك الهجمات المزدوجة الشنيعة.

ويعلم معظم عمال الإنقاذ أن طائرات الهليكوبتر ما تزال تحلق فوق رؤوسهم، غير أنهم يعلمون أيضاً أن هناك أشخاصاً محاصرين ويموتون تحت الأنقاض. ولذلك فإنهم لا يترددون في الدخول بمجازفين بأرواحهم. ويجب على الأطباء الذين يواجهون نقصاً في الإمدادات أن يقرروا من سيعالجون من المرضى حتى في الحالات التي تهاجم فيها المستشفيات التي يعملون بها ويكتظون جميعاً في الطابق السفلي. ويجب على عمال الإنقاذ أن يقرروا إلى أي الأحياء سيرسلون أفرادهم المتناقص عددهم دائماً بعد تدمير أحد المنازل أو المدارس أو المستشفيات.

لقد كان خالد وزملاؤه ينقذون آلاف الأرواح، وتبعث إنسانيتهم على الأمل في مكان بات يسوده اليأس. وهم يمثلون أفضل ما يعنيه أن يكون المرء عاملاً في المجال الإنساني. وقد احتفلنا في يوم الجمعة الماضي هذا باليوم العالمي للعمل الإنساني، حين قضينا بعضاً من الوقت لتأبين خالد وجميع الرجال والنساء الشجعان الذين توفوا أثناء تقديم الخدمة الإنسانية في سوريا وفي مختلف أنحاء العالم.

فلنكرمهم معاً هنا اليوم أيضاً، وجميع أولئك الذين ما زالوا يخاطرون بحياتهم كل يوم لصالح الآخرين. وأفضل طريقة لتكريمهم هي بجعل أعمال السياسة المتداولة حول هذه الطاولة ناجحة عن طريق الموافقة بصورة جماعية على وقف قصف المدافع والقذائف والضربات الجوية والقنابل. وبالإرادة الجماعية للمجلس، يمكن القيام بذلك الآن - الآن، وعلى الفور. ويمكنني أنؤكد للأعضاء أن العاملين في المجال الإنساني مستعدون للدخول.

حالياً وتستخدم نفس الطرق التي استخدمت قبل ٧ تموز/ يوليه حين قُطع طريق الكاستيلو. ونحن نستعد لتحرك أولي سيرسل ٢٠ شاحنة تحمل الأغذية التي تشتد الحاجة إليها إلى شرق حلب خلال فترة الهدنة الأولى. ثم يتم التوسع في ذلك على النحو المناسب في فترات الهدنة المستقبلية، ويشمل المساعدة الإنسانية الإضافية استناداً إلى الاحتياجات المقررة. وتشمل الخطة تحميل المواد التي رصدتها بعثة الأمم المتحدة للرصد، ثم ختم الشاحنات بحيث يكون أي تلاعب واضحاً عند الوصول. وستشمل جميع الشاحنات علامات تعريف للأمم المتحدة. وبمجرد صدور الإذن، ستسير الشاحنات عبر الحدود إلى سورية على نفس الطرق المستخدمة قبل ٧ تموز/ يوليه. وسوف تسير على طول طريق الكاستيلو إلى شرق مدينة حلب مباشرة إلى مخازن شركائنا. وبمجرد وصولها إلى المستودعات، سيتم التأكد من أنه لم يتم العبث بها، وعندئذ يتم فض الأختام وتفريغ المساعدات.

وكما قلت، نحن جاهزون. وبمجرد أن نحصل على الموافقة، يمكننا أن نبدأ بتحريك المساعدة في غضون ٤٨ إلى ٧٢ ساعة. لقد وُضعت الخطط، لكننا نحتاج إلى اتفاق جميع الأطراف لنقوم بمهمتنا.

هذا سباق مع الزمن، مع استعار القتال وورود تقارير مفزعة أكثر من أي وقت مضى عن قصف المستشفيات وتدمير المدارس. الكهرباء مقطوعة والمياه شحيحة والحركة مقيدة. ولا تزال البنى التحتية المدنية تتعرض لهجمات بلا هوادة مما يتسبب بالعقاب الجماعي لمئات الآلاف من المدنيين. وهذا يشمل الهجمات على عدد لا يُحصى من المستشفيات والمرافق الطبية في حلب وفي أماكن أخرى. ويتحمل العدد القليل من الموظفين الباقين فوق طاقتهم ويعملون في مناوبات. ويتفاقم الافتقار إلى العاملين الصحيين بفعل عدم قدرة العديد منهم على القيام بالرحلة اليومية إلى العمل بسبب انعدام الأمن وتغيّر

من الواضح لدينا أن أي شيء أقل من ذلك لن يسمح لنا بالاستجابة بشكل مجدٍ إلى حجم الحاجة الذي نواجهه، سواء في شرق حلب أو غربها اليوم. وفي حين أن هذا البيان إيجابي، فلا يمكن أن يكون هذا العرض أحادي الجانب. وما فتئت أقول إن أي هدنة تحتاج أيضاً إلى أن يُدرج فيها ضمانات أمنية واضحة من جميع الأطراف في النزاع. وكما قال وزير خارجية ألمانيا فرانك - فالتر شتاينماير بالأمس "لا يمكن وقف إطلاق النار من جانب واحد"؛ يجب أن يكون ذلك بقيادة الأمم المتحدة، كما ينبغي أن يكون وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين، أيّاً كانوا وأينما كانوا. ولذا أعمل ومكتبي مع جميع الأطراف سعياً إلى ضمان ذلك، إذا تُرجم إعلان الاتحاد الروسي إلى هدنة شاملة، وسيتمكن ذلك من تقديم المعونة بأمان إلى أولئك الذين هم في أمس الحاجة إليها وأنه يمكننا التحرك بأسرع ما يمكن.

نحن نواصل تقديم الدعم إلى غرب حلب. وخلال عطلة نهاية الأسبوع، استكملنا تقييم طريق بديل يصل إلى غرب حلب ستسلكه الشاحنات، بعد إغلاق الطريق الرئيسية الواصلة إلى حلب من الجنوب. إن الطريق الجديد، الذي يمر حول شرق المدينة ويدخل غرب حلب من الشمال، قد تم فتحه أمام حركة المركبات. ومن خلال ذلك الطريق، تمكّننا من تقديم المساعدة من خلال برامجنا العادية إلى من هم في غرب حلب، ولكننا كنا في الوقت نفسه نقوم بالتخزين المسبق للمعونة في غرب حلب لنقلها إلى شرقها. لدينا المخزونات، وحددنا الطريق ونحن على استعداد لتحريك ٥٠ شاحنة من المساعدات من غرب حلب إلى الشرق، حالما نتلقى الضمانات الأمنية اللازمة.

كما أننا نعدُّ لنقل المساعدات عبر الحدود إلى شرق حلب. والخطة هي إلى حد كبير العمل كالمعتاد بالنسبة للعملية عبر الحدود - فهي تستخدم نفس الآليات الموجودة

وأنقل الآن إلى العمليات المشتركة بين الوكالات عبر خطوط التماس إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها وغيرها من المواقع ذات الأولوية. تحقق تقدم هذا العام، مع الوصول إلى ما مجموعه صاف قدره ٧٥٠ ٢٧٥ ١ شخصاً في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها والمواقع ذات الأولوية. وكما أبلغتُ المجلس في الشهر الماضي، وصلنا إلى كل موقع من المواقع المحاصرة مرة واحدة على الأقل، بما في ذلك ٦٥٠ ٤٠١ شخصاً من أصل ٢٠٠ ٥٩٠ يعيشون في هذه المواقع، بما في ذلك ١٠٠ من عمليات تناوب إسقاط المساعدات من الجو إلى مدينة دير الزور منذ ١٠ نيسان/أبريل. وقد أُحرز تقدم كبير بشأن الموافقات من جانب الحكومة السورية فيما يخص خطة القوافل المشتركة بين الوكالات في تموز/يوليه، مع الموافقة على ٣٤ من أصل ٣٥ موقعاً، بما في ذلك جميع المناطق المحاصرة التي تم تقديم طلبات بشأنها. وعلاوة على ذلك، وبعد الإحاطة الإعلامية المفتوحة الأخيرة التي قدمتها إلى المجلس، في ٢٥ تموز/يوليه، تمكّنّا خلال الأيام الأخيرة من الشهر من نشر عدد من القوافل المشتركة بين الوكالات إلى حاجب وبنان، وكذلك إلى تليسة والريستن والحولة، لنصل إلى أكثر من ٢٧٠ ٠٠٠ من المحتاجين.

ومع ذلك، وكما أبلغتُ المجلس في ٩ آب/أغسطس، فإننا للأسف نبدو في تراجع مرة أخرى. وفي الواقع، في ١٩ تموز/يوليه، قدمت الأمم المتحدة إلى السلطات السورية خططها للقوافل المشتركة بين الوكالات لشهر آب/أغسطس، التي شملت ٢٤ طلباً لتسيير قوافل إلى ٣٢ موقعاً، بما في ذلك جميع المواقع المحاصرة، بهدف الوصول إلى ٩٩١ ٠٥٠ شخصاً، بمن فيهم ٥٢٣ ٥٥٠ شخصاً في مناطق يصعب الوصول إليها و ٤٦٧ ٥٠٠ من السكان في المناطق المحاصرة. وفي رد السلطات السورية، الذي كان من المقرر تقديمه في ٢٨ تموز/يوليه ولكنه ورد في ٣ آب/أغسطس وعدل مرتين بعد ذلك، فإنها أكدت أن بوسع الأمم

خطوط التماس. وفي شهر تموز/يوليه وحده، أفيد عن وقوع ٤٤ هجوماً على المرافق الطبية والصحية في جميع أنحاء سورية، بما في ذلك الهجمات ضد خمسة من أصل تسعة مستشفيات في شرق حلب. وقد تلقينا تقارير أخرى عن هجمات على المستشفيات في الأسابيع القليلة الماضية، بما في ذلك يوم الجمعة الماضي - في اليوم العالمي للعمل الإنساني. وفي داريا المحاصرة، على سبيل المثال، أفيد عن تضرر المستشفى المدني الأخير المتبقي نتيجة للقصف والهجمات على المنطقة. وفي غرب حلب، تعرّضت عيادة متنقلة لهجوم في حي الحمدانية وهي من المرافق التي تدعمها مؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة وتوفّر الرعاية الصحية للمشردين داخلياً من مجمع الـ ١٠٧٠ السكاني.

وللمساعدة على وضع الأمور في سياقها، وثّقت منظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان ٣٧٣ هجمة على ٢٦٥ من المرافق الطبية منذ اتخاذ قرار مجلس الأمن ٢١٣٩ (٢٠١٤). شنت الحكومة السورية والقوات المتحالفة معها ٣٣٦ هجمة منها، وكانت ١٤ منها على يد الجماعات المسلحة من غير الدول، و ١٠ من جانب تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وجبهة النصرة، وواحدة من جانب قوات التحالف و ١٢ من جانب قوات غير معروفة. ووقع ما لا يقل عن ٧٢ هجوماً باستخدام البراميل المتفجرة. ووفقاً لمنظمة الأطباء المناصرين لحقوق الإنسان، تسببت هذه الهجمات في وفاة ٧٥٠ من العاملين في المجال الطبي. والأدهى من ذلك أن هذه الأرقام لا تشمل أرقام حزيران/يونيه وتموز/يوليه وآب/أغسطس، التي يبدو أنها كانت من بين الأشد فتكاً منذ بداية النزاع قبل أكثر من نصف عقد من الزمن. وفي أواخر تموز/يوليه، ضربت غارات جوية على سبيل المثال مراراً مستشفى الحكيم. ووفقاً للتقارير أيضاً، توفي رضيع عمره يومان في حاضنته نتيجة انقطاع الأوكسجين عنه عقب الهجوم. وأفيد أيضاً عن وفاة ثلاثة رضع آخرين في اليوم التالي بسبب مشاكل في التنفس ناجمة عن تداعيات القصف. هذا أمر مشين وبلا ضمير.

الملحة من جميع الأماكن المحاصرة، ولا سيما بلدات الفوعة وكفريا ومضايا والزبداني، حيث هناك أكثر من ٦٢ ٠٠٠ من الأشخاص الذين لا يزالون محاصرين. إنني أرحب بالأنباء الواردة يوم الجمعة الماضي وخلال عطلة نهاية الأسبوع عن إجلاء الهلال الأحمر العربي السوري ٣٩ شخصا يحتاجون إلى مساعدة طبية عاجلة، بمن في ذلك الأطفال، من الفوعة ومضايا. وتأتي عمليات الإجلاء هذه عقب إجلاء فتاة عمرها ١٠ سنوات من مضايا في ١٣ آب/أغسطس وعمليات الإجلاء المعلن عنها على نطاق واسع من الغوطة الشرقية لتوأمين متلاصقين في ١٢ آب/أغسطس. ولم يكن ليتسنى إجراء عمليات الإجلاء هذه بدون موافقة السلطات السورية.

ولكن كنت أود أن أعرب عن تقديري لجميع من شاركوا في هذه العملية، فإنه يلزم اتخاذ إجراءات مماثلة من أجل إجلاء جميع السوريين المحتاجين إلى المساعدة الطبية. وكما قلت مرات لا تحصى من قبل، فإن عمليات الإجلاء الطبي ليست مسألة متعلقة بالسياسة أو الميزة العسكرية، بل هي مسألة تتعلق بالإنسانية الأساسية. ويجب أن تكون متاحة على الفور حيثما دعت الحاجة إليها. ويشمل هذا أيضا إيصال المساعدات الإنسانية والطبية إلى الأماكن المحاصرة، ولا سيما إلى البلدات الأربع، التي ظلت بدون أي مساعدة من الأمم المتحدة لأكثر من ١١٠ أيام.

وهذه أكبر أزمة في عصرنا، وذلك يدل على الكثير في ضوء ما يحدث في اليمن وجنوب السودان وحوض بحيرة تشاد والعراق وأفغانستان، وذلك حتى بدون الإشارة إلى التفاعلات التي ليست من صنع الإنسان - الكوارث الطبيعية مثل التي في الفلبين ونيبال وفيجي وإكوادور. لقد واجه الشعب السوري اندلاع أعمال عنف يعجز عنها الوصف. فالتقارير لا نهاية لها عن: البراميل المتفجرة ومدافع جهنم والذخائر العنقودية والأسلحة الكيميائية وقنابل الترميت والنابال والهجمات الانتحارية بالقنابل والقذائف ومدافع الهاون والصواريخ

المتحدة وشركائها إيصال المساعدة المتعددة القطاعات إلى ٥٠٥ ٧٥٠ شخصا، من أصل ٩٩١ ٠٥٠ شخصا المطلوب تقديم المساعدة لهم في ٢٣ موقعا من أصل المواقع الـ ٣٢ المطلوبة في البداية. كما طلبت السلطات السورية الوصول إلى ٤١ موقعا آخر في آب/أغسطس خارج نطاق الخطة.

وإجمالا، منعت الأمم المتحدة من الوصول إلى أكثر من ٥٠ في المائة من المستفيدين المعنيين بطلب المساعدة، الذي يشمل مواقع مثل داريا وكفر بطنا، المنطقة الفرعية في ريف دمشق، وكذلك شرق حلب. ولم تتلق البلدات الأربع - مضايا والزبداني، والفوعة وكفريا - بالرغم من أنه لم تتم الموافقة عليها في إطار خطة آب/أغسطس، مساعدة من الأمم المتحدة منذ ٣٠ نيسان/أبريل بسبب التوترات فيما بين أطراف الاتفاق، التي يؤججها القصف الجوي الكثيف في إدلب والقصف على الفوعة وكفريا. وعلاوة على ذلك، ما فتئ النزاع القائم وانعدام الأمن في الأماكن الأخرى، فضلا عن العديد من الحالات تأخير الحصول على ما يلزم من رسائل التيسير المطلوبة لتحميل القوافل وتحركها، من العوامل المقيدة للوصول إلى المواقع الأخرى خلال هذه الأسابيع العديدة الماضية.

ونتيجة لذلك، لم تسير أية قوافل مشتركة بين الوكالات في آب/أغسطس - ولا واحدة، ولم يتبق لنا سوى أسبوع واحد من حلول من أيلول/سبتمبر، وقدمنا بالفعل خطة الشهر المقبل لتسيير القوافل المشتركة بين الوكالات. وهذه الخطة، التي قدمت إلى السلطات السورية بالأمس، تهدف إلى الوصول إلى ١,١٩ مليون شخص من المحتاجين في ٣٤ من المناطق المحاصرة ويصعب الوصول وذات الأولوية الواقعة على خطوط التماس. ومن المتوقع تلقي رد من السلطات السورية في حوالي ٣٠ آب/أغسطس، حسب عملية الاستعراض المتفق عليها.

وأطلقت الأمم المتحدة نداءات عديدة في الأسابيع الأشهر الأخيرة للإجلاء الطبي للأشخاص ذوي الاحتياجات

الشعب السوري فحسب بل يمكنه أيضا أن يسهل تهينة بيئة أكثر ملاءمة لاستئناف المحادثات بين الأطراف السورية.

وقبل أن أختتم بياني اليوم، أود أن أبدي ملاحظة أخيرة. لقد خرج منسق الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية إلى سوريا، يعقوب الحلو، من دمشق اليوم، منها فترة تعيين لمدة ثلاث سنوات في أحد أكثر المواقع الصعبة والخطيرة القائمة في الأمم المتحدة. وأدى عمله الدؤوب، وشجاعته، ومهاراته الدبلوماسية الاستثنائية إلى إنقاذ عدد لا يحصى من الأرواح. وهو ليس موظفا إنسانيا مثاليا فحسب، ولكنه كان أساس استجابتنا الإنسانية في سوريا، وهي استجابة تمكنت العديد من البلدان الأخرى من الاستفادة منها. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكره بكل صدق، باسم الأمم المتحدة بأسرها والنظام الإيكولوجي الإنساني الواسع، على جميع الأعمال التي اضطلع بها. ونحن ندين للشعب السوري الذي خدمه وأنقذه بالتعبير عن روح وممارسة إرثه المتسم بالشجاعة والمهنية.

وأخيرا، ولست في معرض الإدعاء - إنني بصفتي رئيس العمل الإنساني للأمم المتحدة، غاضب للغاية. إن المذبحة البالغة القسوة في سوريا أنتقلت منذ فترة طويلة انتقلت من حالة السخرية إلى خانة الخطيئة. إن ما يحدث في حلب اليوم، وفي جميع أنحاء سوريا خلال السنوات الخمس الماضية، إعتداء وحشي على كل النسيج الأخلاقي لكوننا بشرا، وبوصفنا بشرا، مع حصار جميع السوريين في هذه الكارثة التي لا نهاية لها. وهي تمثل فشل السياسة، وفشلنا جميعا، الذي يعلمه أعضاء المجلس بصفتهم أعضاء في مجلس الأمن. ولذلك، أرجوكم، سيدي الرئيس، لقد حان الوقت الآن - في هذه اللحظة - لطرح خلافاتنا جانبا والعمل معا يدا واحدة لوقف هذا العار الإنساني علينا جميعا، وبصورة نهائية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية.

والقناصة، وسقوط القنابل على المدارس والمستشفيات والأحياء المدنية والاعتصاب والاحتجاز غير القانوني والتعذيب وتجنيد الأطفال وحصار مدن بأكملها، وتجويع الناس عمدا حتى الموت. وحدث كل ذلك في وقت كان لشخص ما السلطة ليسمح - بقلم، بمجرد جرة قلم - بحصول الناس على الغذاء. ومن الأفكار المروعة أن يسمح بهذه الأعمال وهذه المستويات للمعاناة، بالاكتفاء بالتدخل الدولي المحدود.

فحينما تصبح المهجمات على المستشفيات الحالة المعتادة الجديدة، وحين يصبح حصار القرون الوسطى لمدن وأحياء بأكملها واقعا دائما لمئات الآلاف من الأشخاص، لا يمكن للمجلس أن ينظر في الاتجاه الآخر. ويلزم أن يتخذ المجلس إجراء لضمان التنفيذ الكامل لجميع قراراته. فما دام هناك إفلات من العقاب، فإن هذا النطاق غير المسبوق للاعتداءات والانتهاكات ببساطة لن يراجع.

وفي حلب نحن نخاطر بوقوع كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل طوال أكثر من خمس سنوات من إراقة الدماء والمعاناة في النزاع السوري. ومرة أخرى لا يسعني أن أشدد بما فيه الكفاية على الحاجة إلى وقف القتال لمدة ٤٨ ساعة متفق عليها من جميع الأطراف ويبدأ تنفيذها بغية فتح قنوات إيصال المساعدات الإنسانية على نحو آمن ومستدام إلى جميع المناطق في حلب. وأحث جميع أطراف النزاع على تلبية الدعوة إلى وقف أعمال العنف بجميع أشكاله، أولا وقبل كل شيء من أجل الشعب السوري. وأناشد جميع الدول الأعضاء، وجميع الدول الأعضاء التي لها تأثير على الأطراف، وجميع أعضاء المجلس، وجميع أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية، وبخاصة الرئيسين المشاركين للفريق الدولي، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي، الإسراع بالتوصل إلى اتفاق بشأن لضمانات الأمانة والطرائق التنفيذية لوقف إطلاق النار في القتال في حلب وفي أماكن أخرى. ولن يؤدي اتفاق مثل ذلك إلى تخفيف معاناة

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيدة شوالغر (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام أوبراين على إحاطته الإعلامية. وأود أن أؤكد له أننا نتذكر حارة خالد عمر، ونتذكر ونشيد بجميع العاملين في المجال الإنساني والبحث والإنقاذ الذين يعرضون أنفسهم للخطر فيما يسعون جاهدين لإنقاذ المدنيين الأبرياء ودعمهم، في سوريا وخارجها على السواء. كما نود أن نطلب من السيد أوبراين نقل إعرابنا عن التقدير للسيد يعقوب الحلو على جهوده وخدماته المتفانية والثابتة في العمل الذي قام به في سوريا.

وإذ تشق علينا الحالة الإنسانية المروعة في سوريا والكارثة الإنسانية الوشيكة في حلب، فإن نيوزيلندا ومصر وإسبانيا، بوصفها القائمين على صياغة النصوص الإنسانية المتعلقة بسوريا، تشعر بأنها مضطرة لأخذ الكلمة هنا في هذه الجلسة المفتوحة اليوم. واعتقدنا أن من الأهمية بمكان أن نناشد هنا علنا، وبشكل صريح، جميع الأطراف المعنية أن تتخذ التدابير اللازمة لتحسين الحالة الإنسانية، بما في ذلك، أولاً، بالسماح الفوري وبدون عائق والكامل بإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق السورية؛ ثانياً، بالرفع الفوري لجميع عمليات الحصار؛ ثالثاً، بتنفيذ عمليات وقف ملموسة للقتال لضمان بدء التمكن من استمرار إيصال الإمدادات الإنسانية إلى حلب على نحو مأمون وفعال، سواء عن طريق الجهود المبذولة عبر خطوط التماس أو عبر الحدود؛ وأخيراً، بالتأكد من أن جميع المبادرات تعمل وفقاً للقانون الإنساني الدولي والمبادئ الإنسانية.

ونحن نقدر التأييد الروسي للهدنة الإنسانية التي مدتها ٤٨، ونتطلع إلى عمله مع الأمم المتحدة وأصحاب المصلحة الآخرين لضمان تنفيذها بالكامل، وفقاً للقانون الدولي الإنساني، على النحو الذي دعا إليه هذا الصباح وكيل الأمين العام أوبراين.

والإرهاب، بجميع أشكاله ومظاهره هو عمل إجرامي لا يمكن تبريره. وقد صنف مجلس الأمن، تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) وجبهة النصرة، التي أعادت تسمية نفسها مؤخراً جبهة فتح الشام، كمنظمتين إرهابيتين. ويجب على المجتمع الدولي بذل كل ما في وسعه لمنع وصول أي دعم مادي أو مالي إلى هذه الجماعات، وثني أي طرف من الأطراف الملتزمة بوقف الأعمال العدائية، عن القتال تعاوناً معهما.

وندين بشدة الهجمات المتكررة والمستمرة ضد الطواقم والمرافق الطبية. ويجب على جميع الأطراف التمسك بمبدأ الحياد الطبي. وستستمر الحالة الإنسانية في التدهور في ظل غياب الحل السياسي.

ونؤكد من جديد تأييد العملية السياسية بقيادة سورية وتيسير الأمم المتحدة، التي تشمل مفاوضات رسمية بشأن عملية انتقال سياسي.

وكنا نأمل أن يوافق على مشروع البيان الصحفي الذي يشمل النقاط التي أوردتها للتو، ونحن نشعر بخيبة أمل وإحباط لأننا لم نتمكن من القيام بذلك. ومن المؤسف أننا لم نتمكن من الاتفاق على استجابة للحالة الإنسانية المروعة في جميع أنحاء سورية والكارثة الإنسانية الوشيكة في حلب. ويجب علينا كمجلس أن نفعل أفضل من ذلك. فالمدنيين الأبرياء في سوريا لا يستحقون منا أقل من ذلك.

السيد رايكروفت (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر ستيفن أوبراين وجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يحاولون بذل أقصى ما في وسعهم في حلب وباقي أنحاء سورية.

إننا نجتمع في هذه القاعة كل شهر، ونقوم بشكل روتيني باختصار الوضع في سوريا إلى إحصاءات بسيطة - إحصاءات مثل مقتل ٤٠٠ ٠٠٠ شخص، وإصابة أكثر من مليونين شخص،

سوريا، تسير التقارير إلى أن هناك الآن تجددًا في الهجمات بغاز الكلور في إدلب وفي حلب. هل هناك من طريقة أكثر اشمئزازًا للاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة للهجوم بالغاز في الغوطة؟ ولذلك، فلنكن جميعًا واضحين: إن استخدام تلك الأسلحة أمر بغض ونحن ندين دون لبس أولئك الذين يطلقونها. وفي وقت لاحق من هذا الأسبوع، ستتاح لنا فرصة الاستماع عن صورة أكمل، عندما يُقدم تقرير آلية التحقيق المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة. ويجب على المجلس أن يقف على أهبة الاستعداد للبرهنة على وجود استجابة قوية لذلك التقرير، مهما كانت النتائج.

وكل الفظائع التي وصفتها للتو تمثل واقع الحياة اليوم في سورية وفي حلب. ويتحمل أولئك الذين يرتكبون هذه الفظائع المسؤولية عن تغيير هذا الواقع، غير أنهم لا يبدون أي رغبة في القيام بذلك. وأود أن أحدد لهم ما يتعين عليهم القيام به. أولاً وقف القصف - وقف الهجمات العشوائية على المدنيين وعلى المرافق الطبية. ثانياً، ضمان الوصول الآمن والمستدام للوكالات الإنسانية. ثالثاً، استئناف المحادثات السياسية. وإنه لأمر بهذه البساطة حقاً.

إن دعوة الأمم المتحدة، إلى هدنة أسبوعية مدتها ٤٨ ساعة لإيصال المعونة إلى على المعونة إلى حلب تمثل خطوة إلى الأمام. ونحن نؤيدها تماماً، لأنه يمكن أن تكفل لمن هم في أمس الحاجة إلى الإجلاء الطبي الحصول على العلاج الطبي. ومع إشارة روسيا إلى تأييدها لتلك المبادرة، أمل أن تتمكن جميعاً الآن الموافقة عليها. كما أمل أن تتمكن جميعاً من الموافقة على النقطة التي طرحها للتو ممثلو نيوزيلندا وإسبانيا ومصر. أنا أمل ذلك بالتأكيد.

لقد بدأت هذه المداخلة ببعض الإحصاءات، لكن في بعض الأحيان لا يمكن للإحصاءات أن تبين الأثر الإنساني الحقيقي للصراعات. وأي شخص يستخدم وسائل التواصل

وملايين آخرين أجبروا على الفرار. والعدد الذي لا يسمعه المرء في كثير من الأحيان في سورية هو الصفر، ولكن هذا هو العدد الذي أود أن أركز عليه اليوم. وهذا هو العدد الدقيق لقوافل المعونة التي وصلت إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، خلال هذا الشهر.

جلسنا مراراً وتكراراً ننعم برفاهة هذه القاعة واتفقنا على ضرورة وصول المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، ومع ذلك لم تصل أي صناديق غذاء إلى حلب، ولا اللوازم الطبية لتجديد موارد المستشفيات المؤقتة التي ترعى المدنيين. وكما يوضح تقرير الأمين العام (S/2016/714) فإن أربعة من هذه المستشفيات، فضلاً عن بنك الدم المركزي، تعرضت لغارات جوية في شرق مدينة حلب يومي ٢٣ و ٢٤ تموز/يوليه. ولا يمكن أن يكون هناك أي مبرر للهجمات الإرهابية. إما أن هذه المرافق يجري استهدافها مباشرة أو أن الضربات الجوية يجري شنّها بتجاهل متعمد للمدنيين على الأرض. وكلا السيناريوهين بالكامل لا يمكن تبريره.

ومع ذلك فإن الوضع يزداد سوءاً. فقد أفادت منظمة رصد حقوق الإنسان في الأسبوع الماضي أن الحملة الجوية السورية الروسية المشتركة قد انتهكت القانون الدولي بإسقاط ذخائر حارقة على مناطق مدنية. إن حدوث حالة واحدة مثل تلك الحالة سيكون أمراً غير مقبول، ولكن التقرير يذكر أنها حدثت بمعدل مرتين في الأسبوع، لأكثر من شهرين. ولا مكان لهذه الأسلحة في الحرب، ومن الواضح أنّ الأماكن الحضرية في سورية ليست استثناء. وأنا أدعو روسيا إلى إنهاء استخدام تلك الأسلحة خلال الحملة الجوية، واستخدام نفوذها على النظام من أجل إنهاء جميع الهجمات على المدنيين.

وللأسف، فإن قائمة الأسلحة الشنيعة التي يجري نشرها في سورية، لا تنتهي عند هذا الحد. وبعد مرور أكثر من نصف سنة على تدمير مخزونات الأسلحة الكيميائية المعلن عنها في

وتنضم حلب إلى قائمة المدن المحاصرة من قبل النظام وحلفائه باستخدام الأساليب نفسها. وفي شباط/فبراير الماضي، بعث وقف الأعمال العدائية أملاً جديداً. ويسعى النظام إلى تحطيم ذلك الأمل. فهو لم يكف حقاً على الإطلاق عن جهوده الرامية إلى إغراق المدينة في فوضى إنسانية على نطاق لم يسبق له مثيل. وفي الواقع، من الواضح اليوم أن اتفاق وقف الأعمال القتالية هو مجرد محاولة لإخفاء استراتيجية عسكرية محضة. ويجب ألا تصبح حلب حمص الجديدة.

من مسؤولية مجلس الأمن تصحيح المسار العسكري المتبع حالياً.

وفي أماكن أخرى من سورية، فإن الحالة لم تعد مستدامة. ونظراً لأن الضربات الجوية أصبحت متواصلة، يحاول السوريون البقاء في ظل القصف. وتستمر عرقلة وصول المساعدات الإنسانية إلى درعا وداريا ومضايا، مما يعرض للخطر حياة مئات الآلاف من المدنيين. وكما ذكرنا ستيفن أوبراين، فإن خطة الأمم المتحدة الإنسانية لشهر آب/أغسطس تشكل فشلاً ذريعاً. وفيما يتعلق بشهر تموز/يوليه، فإن التقرير محيب للآمال بنفس القدر، لأن أقل من نصف السكان تحت الحصار تمكنوا من الحصول على المعونة الغذائية، بينما استمر النظام السوري في إزالة الإمدادات الطبية من القوافل. يفتقر المدنيون السوريون إلى كل شيء، ونحن نعرف من تقع عليه المسؤولية.

ماذا حدث؟ في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، الذي يطالب،

”جميع الأطراف، وخاصة السلطات السورية،

بالامتثال فوراً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان“. (القرار ٢٢٥٨ (٢٠١٥)، الفقرة ١)

منذ ذلك الحين، وبعد فترة توقف قصيرة، تصاعدت الوحشية مرة أخرى. في ٤ أيار/مايو، بعد استئناف الأعمال

الاجتماعي أو يشاهد الأخبار هذا الأسبوع، سيتعرف على إسم ووجه عمران دقنيش، الصبي الصغير المرعوب والمذهول والملطخ بالدماء، الذي جلس في سيارة إسعاف بعد أن نجا من الموت بأعجوبة. ومثلما ذكرنا ستيفن، فإن شقيقه ومئات الآلاف من السوريين الآخرين لم يكونوا محظوظين بهذا القدر. لقد أصبح عمران بالنسبة للملايين في جميع أنحاء العالم هو الوجه الإنساني للتراث السوري، ولكن يجب ألا ننسى أن هناك ١٣,٥ مليون وجه في سورية مثل وجهه - وجوه الرجال والنساء والأطفال الذين هم في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية. ويمكننا المساعدة على توفيرها. والمملكة المتحدة تقف على أهبة الاستعداد للاضطلاع بدورنا، وأناشد كل واحد منا حاضراً هنا أن يفعل الشيء نفسه.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى السيد ستيفن أوبراين على أحدث تقرير للأمين العام (S/2016/714) وعلى إحاطته الإعلامية هذا الصباح.

ويجتمع مجلس الأمن علناً لإعطاء الحالة الإنسانية في سورية الاهتمام الذي تستحقه، إذ إن الصورة مروعة. وفي حلب، يواجه ٢٥٠.٠٠٠ شخص ما يسميه الأمين العام كارثة إنسانية لم يسبق لها مثيل. والمدنيون يعانون من قصف جوي لا نهاية له. وعلاوة على ذلك، تم توثيق هجمات بالأسلحة الكيميائية في حلب في ١٠ آب/أغسطس، كما حدثت في سراقب قبلها بتسعة أيام. وتشكل هذه الهجمات انتهاكاً للقرار ٢١١٨ (٢٠١٣) ومثالا آخر على جرائم الحرب والهجمات ضد المدنيين.

وقبل ثلاث سنوات تقريباً، قتل نظام بشار الأسد ما يزيد على ١٠٠٠ مدني من خلال استخدام الأسلحة الكيميائية في الغوطة. وأود أن أغتنم مناسبة هذه الذكرى السنوية الشنيعة لإعادة تأكيد عزم فرنسا على ضمان عدم نسيان هذه الجريمة وعلى أنها لن تمر بدون عقاب.

العداثية من جانب النظام وحلفائه، نظمنا مع وفد المملكة المتحدة جلسة مفتوحة بشأن حلب (انظر S/PV.7687) للدعوة إلى الامتثال لمطالب المجلس فيما يتعلق بالحالة الإنسانية، وبوجه خاص، إلى وقف الهجمات ضد المدنيين والتقيد بالجدول الزمني الذي اتفق عليه المجلس في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). بيد أن

أيا من هذه الالتزامات لم يتحقق. وكما قال السيد أوبراين لتوه، فإننا نتحرك إلى الوراء. استمر القصف بلا هوادة ورفض باستمرار وصول المساعدات الإنسانية إلى المدن المحاصرة، وألغى احتمال إنشاء سلطة انتقالية بحلول ١ آب/أغسطس بجرة قلم من خلال عمليات النظام التي يدعمها حلفاؤه. لقد جرى وصف المأساة في حلب وصفا كاملا خلال اجتماع صيغة آريا في ٨ آب/أغسطس. القصة المؤثرة لصحفية قناة سي.إن.إن الإخبارية، كلاريسا وارد، والبيانات التي أدلى بها الأطباء في حلب لفتت الانتباه إلى الممارسة المخزية التي تتمثل في استهداف المرافق الطبية. وكما ذكر السيد أوبراين للتو، توفي خالد الحرة من ذوي الخوذ البيض بعد عدة أيام. وأود أنا أيضا هنا أن أشيد به وبجميع العاملين في المجال الإنساني.

يجب استكمال المفاوضات في جنيف بشأن شروط هدنة في حلب. القانون الدولي الإنساني والمبادئ التي تحكم الجهود الإنسانية غير قابلة للتفاوض. تطبيق فترة هدنة للأغراض الإنسانية أسبوعيا حد أدنى صارم إذ كان ينبغي عمل ما هو أكثر قبل ذلك بكثير. لكن المطلوب، قبل كل شيء، هو احترام أحد أهم الحقوق الأساسية في حالات النزاع المسلح، وهو وصول المساعدات الإنسانية الكامل والأمن دون إعاقة وبدون شروط إلى حلب وجميع أنحاء سورية لجميع الناس المحتاجين إليها.

وبالمثل، فإن وقفنا دائما للاقتتال أمر ضروري وملح في جميع أنحاء البلد. إن حرمان الناس من الحقوق والحماية يزرع بذور التطرف. يجب أن نكسر هذه الدوامة التي تسببت في الكثير من المعاناة. من شأن وقف الأعمال القتالية وحده أن يتيح إجراء

”عملية سياسية جامعة بقيادة سورية تلي التطلعات المشروعة للشعب السوري، بهدف التنفيذ الكامل لبيان جنيف المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٢.“ (القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، الفقرة ٥ من الديباجة)

وتعرب فرنسا مرة أخرى عن تصميمها في هذا الصدد، بحيث يعمل مؤيدو النظام نحو تنفيذ الالتزامات التي تقطع جماعيا في هذا المحفل.

السيدة كاريون (أوروغواي) (تكلمت بالإسبانية): أشكر الأمين العام المساعد، ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية.

شهد يوم الجمعة الماضي، ١٩ آب/أغسطس، الاحتفال باليوم العالمي للعمل الإنساني. ولذلك، يود وفدي أن ينوه بالجهود الدؤوبة والتضحيات الشخصية لكل واحد من آلاف العاملين في المجال الإنساني في جميع أنحاء العالم الذين يعرضون حياتهم للخطر يوميا لمساعدة من هم في أشد الحاجة إلى المساعدة. اليوم، هناك ١٣٠ مليون شخص في أنحاء العالم في حاجة إلى هذه المساعدة، بما في ذلك عدة ملايين في سورية وحدها. تلك إحصاءات مروعة تخفي وراءها مآس شخصية. بيد أن هناك استثناءات في بعض الأحيان. لقد صدمت قضية الطفل السوري، إيلا ن كردي، الذي قذفت جثته الأمواج على ساحل تركيا، بينما كان يحاول الفرار مع أسرته من أهوال الصراع السوري، العالم في العام الماضي. وقبل بضعة أيام فقط، صدمتنا مرة أخرى صور الطفل عمران دقيش البالغ عمره خمس سنوات، وهو جالس في سيارة إسعاف في حلب، ينتظر تضميد جروحه. تجعلنا تلك الصور نتساءل إذا كانت

تعبيرات وجهه تدل على لامبالاة بالأهوال التي اعتادها أو إذا كان وجهه، بينما لا يزال في حالة صدمة، يعبر عن تساؤله عن السبب في أن حياته منذ ولادته تشوبها الحرب والموت فقط. تلك الواقعة الأخيرة تجعلنا نفكر أيضا في المهمة الهامة والشجاعة التي يضطلع بها الأطباء وغيرهم من العاملين الصحيين من أجل إنقاذ أرواح، مثل هذا الصبي الصغير، في وقت باتت فيه الآن ممارسة هذه المهنة النبيلة أو الوجود في مستشفى في سورية مرادفا لأن تصبح هدفا للهجمات والقصف الجوي، عندما تكون الحماية الممنوحة لهم بموجب القانون الدولي مؤشرا على العكس. كيف يمكننا تفسير أن أربعة رضع لقوا حتفهم قبل أيام نتيجة للهجمات الأخيرة؟ أليس هناك حد للظلم؟ وتلك الأسباب، ترحب أوروغواي ترحيبا شديدا بتوصيات الأمين العام فيما يتعلق بتنفيذ القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦) وتدين بقوة الهجمات التي ارتكبت ضد المرافق الطبية والموظفين الطبيين في سورية، بصرف النظر عن هوية المسؤولين.

وقال السيد دي ميستورا،

”لم تصل قافلة واحدة على مر شهر إلى أي من المناطق المحاصرة“. إن ما نرى ونسمع ليس سوى معارك المواجهة والهجمات والهجمات المضادة والصواريخ والبراميل المتفجرة، قذائف الهاون والمدافع والنابالم وغاز الكلور، هجمات القناصة والقصف الجوي والهجمات الانتحارية.“

إنه إخفاق واضح من جانب المجتمع الدولي - وخاصة المجلس - الذي لم يتمكن من توفير الدعم اللازم إلى الوكالات الإنسانية لتنفيذ فترات الهدنة المقترحة للأغراض الإنسانية رغم أن أغلبية الحاضرين منا هنا اليوم أيدوا المبادرة. ونؤكد مجددا دعمنا الراسخ للهدنة المطلوبة ونجدد مناشدتنا هؤلاء الذين يشاركون بشكل مباشر في النزاع أو لديهم تأثير على الأطراف للتصرف بمسؤولية بغية السماح بالوصول الفوري للمعونة الإنسانية، الأمر الذي يكتسي أهمية حيوية لبقاء آلاف الأشخاص المحاصرين بسبب القتال الدائر في حلب، وفي المناطق الأخرى. وهذا يتطلب أيضا تفاهما جديدا لاستئناف وتعزيز وقف الأعمال القتالية في جميع أنحاء سورية وخفض مستويات العنف خفضا كبيرا وتهئية مناخ يفضي إلى إيصال المعونة الإنسانية واستئناف العملية السياسية.

أخيرا، تود أوروغواي أن تؤكد من جديد على الحاجة الملحة إلى استئناف المحادثات بين الأطراف بما يمكن أن يفضي إلى انتقال سياسي. نحن مقتنعون بأن هذا هو السبيل الوحيد

لا تمثل هاتان الحالتان اللتان ذكرتهما للتو سوى مجرد صورة مصغرة للكارثة التي يعيشها الشعب السوري منذ أكثر من خمس سنوات. إن تأثيرهما الشديد ورمزيتيهما الفورية ينبغي أن تجعلنا نفكر في المسؤولية، التي تشكل عبئا ثقيلا على عاتقنا، عن التوصل إلى حلول لوضع نهاية فورية للحرب، التي هي بلا شك أسوأ كارثة إنسانية في القرن الحادي والعشرين. في تموز/يوليه، قامت جماعة نور الدين الزنكي المعارضة المسلحة بقطع رأس طفل فلسطيني، في تصرف وحشي ندينه تماما. وفي اليوم التالي، أصدرت نفس الجماعة بيانا يعترف بأن بعض أعضائها يتحملون المسؤولية عن هذا الفعل الوحشي وأن لجنة تأديبية داخلية سوف تحقق في الوقائع. أهذه هي المساءلة والعدالة التي نطالب بها؟

تعتقد أوروغواي أن المبعوث الخاص للأمين العام إلى سورية، ستافان دي ميستورا، تصرف بشكل صحيح يوم

كلمات كثيرة للتعبير عن معاناة الشعب السوري. وفي هذا التقرير، يؤكد الأمين العام أن من الحيوي ضمان تنفيذ هدنة إنسانية مدتها ٤٨ ساعة في حلب بالإضافة إلى إمكانية وصول المساعدات الإنسانية إلى المدينة بصورة آمنة ودائمة. ونرحب بحقيقة أن رئيسي الفريق الدولي لدعم سورية، في اجتماع فرقة العمل الإنسانية في جنيف في ١٨ آب/أغسطس، اتفقا على دعم مبادرة المبعوث الخاص دي ميستورا من أجل هدنة إنسانية لمدة ٤٨ ساعة.

ومن الأهمية بمكان تنفيذ هذه الهدنة على أرض الواقع وأن تجري على أساس أسبوعي بحيث يكون هناك إمكانية لوصول العاملين في المجال الإنساني والموظفين الطبيين إلى السكان المدنيين من أجل تقديم المساعدة إلى السكان والإجلاء الطوعي، عند الاقتضاء، مع ضمانات الأمن والحياة المناسبة. ومن المهم أيضاً إصلاح شبكات إمداد المياه والكهرباء، وهو أمر مطلوب بصورة عاجلة. ولذلك، نحث رئيسي الفريق الدولي وجميع الدول التي لها أي تأثير على أطراف النزاع على بذل كل جهد لعدم تضييع الفرصة للتأكد من احترام الأطراف لوقف إطلاق النار، وبالتالي السماح بوصول المساعدات الإنسانية إلى السكان، امتثالاً لالتزاماتها بموجب القانون الدولي.

وأخيراً، يحدونا الأمل في أن تتجدد المحادثات بين الطرفين قريباً لإنهاء النزاع. بموجب الشروط المحددة في القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ولكن ينبغي ألا ننسى أن التزامات الأطراف بموجب القانون الدولي الإنساني مستقلة عن أي اعتبار آخر. وتبقى الحقيقة هي أن علينا أن نواصل العمل بشكل عاجل لضمان التنفيذ الكامل للقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥). ومن جانبنا، سنواصل دعم العمل الذي يضطلع به رئيسا الفريق الدولي بمقترحات ملموسة، مثلما فعلنا حتى الآن.

السيد فيترنكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر وكيل الأمين العام أوبراين على إحاطته الإعلامية

لتحقيق حل دائم للصراع وفقاً لأحكام القرارين ٢٢٥٤ (٢٠١٥) و ٢٢٦٨ (٢٠١٦). وفي هذا الصدد، نعرب مرة أخرى عن تأييدنا الكامل للمبعوث الخاص في جهوده الرامية إلى عقد اجتماع للأطراف، في أقرب وقت ممكن، في جولة جديدة من المحادثات.

الوقت ينفد. ولا يمكننا أن نترك الشعب السوري، بعد أن طغت عليه سنوات عديدة من المعاناة، يعتقد أن الأمم المتحدة ومجلس الأمن قد تخليا عنه تماماً.

السيد غونثاليث دي ليناريس بالو (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر السيد ستيفن أوبراين على الإحاطة الإعلامية التي قدمها إلى مجلس الأمن، كما أعرب عن تأييدي للبيان الذي أدلى به ممثل نيوزيلندا باسم القائمين على صياغة النصوص الثلاثة بشأن الحالة الإنسانية في سورية.

ونتفق تماماً على أنه ينبغي لنا أن نضمن بأقصى درجة من الاستعجال أن السكان المدنيين، سواء في حلب أو في بقية أنحاء البلد، يتلقون الحماية والمساعدة التي يحتاجون إليها من الجهات الفاعلة المحايدة وفي ظل الاحترام الكامل للمبادئ الإنسانية تحت قيادة الأمم المتحدة. وبطبيعة الحال، ينبغي أن يكون هناك وقف فوري لجميع الهجمات على الموظفين الطبيين والبنى التحتية المدنية، مثل المدارس ومخيمات المشردين داخلياً والمستشفيات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون هناك وصول فوري ودون عوائق إلى المعدات الطبية والجراحية للأشخاص الذين يحتاجون إليها، على النحو المبين في القرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). واعتقد أن التوصيات التي يُعدها الأمين العام بشأن حماية الأفراد والمرافق الطبية ستُساعد على وضع حد لهذه الهجمات في أقرب وقت ممكن.

لا تزال الحالة في الميدان بالغة الخطورة، كما ذكر الأمين العام في تقريره الشهري الأخير (S/2016/714) بشأن تنفيذ الالتزامات الإنسانية من جانب أطراف النزاع، مما لا يترك

المعتادة التفصيلية وروايته المثيرة للمشاعر عن الحالة في سورية. وأؤكد له أن أوكرانيا تؤيد تأييداً تاماً ندائه العاجل لهدنة إنسانية مدتها ٤٨ ساعة في ذلك البلد.

وقبل أن أنتقل مباشرة إلى الموضوع، أود أن أدين بأقوى العبارات المحجوم الإرهابي الذي وقع مؤخرًا في غازي عنتاب وأن أعرب عن خالص تعازي أوكرانيا وتضامنها مع شعب وحكومة تركيا.

إن أحدث تقرير للأمين العام (S/2016/714) عن موضوع اليوم لا يترك، كالعادة، مجالاً كبيراً للتفاؤل. وما زلنا نرى نفس المسيرة من الأحوال والانتهاكات للالتزامات. إن صورة عمران دقنيش، وهو صبي صغير من حلب نجا من الموت رغم وابل القصف والقنابل الذي أصابه والذي يُزعم أن القوات السورية والروسية قد أطلقته معاً، سوف تطاردنا جميعاً دلالة على فشلنا الجماعي في جلب السلام إلى سورية ومنع المأساة التي تنكشف في حلب - أو كما قال وكيل الأمين العام أوبراين، وصمة عار إنسانية علينا جميعاً.

ووفقاً للمنظمات غير الحكومية المستقلة الموجودة على الأرض، لقي ٢٣٣ مدنياً، بمن فيهم ١٤٢ طفلاً، مصرعهم في تبادل عشوائي لإطلاق النار بين المتمردين والقوات الحكومية في الأسبوعين الأولين من شهر آب/أغسطس وحده. ومن المستحيل أن نستوعب كيف أن الحكومة السورية تواصل قصف مواطنيها. ولا يزال السيد الأسد يُقيي الشعب السوري رهينة لخططه وخطط حلفائه لتغيير المعادلة على أرض الواقع. فإلى متى يمكن لنا أن نسمح للنظام السوري بقتل شعبه باسم مكافحة الإرهابيين؟

ولا يزال للبيئة الأمنية المتدهورة في سورية تأثير سلبي على الحالة الإنسانية. إن الأنشطة العسكرية والغارات الجوية والقصف لا تهدأ على جميع الجبهات النشطة من ميدان المعركة السورية - في حلب وإدلب وحمص وحماة، من بين أماكن

أخرى. وكل ذلك يؤدي إلى زيادة أخرى في عدد الناس الذين يعيشون في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. ولذلك فإننا نرحب بجميع الجهود المبذولة للتخفيف من حدة الوضع، ولا سيما استئناف العمل على النحو الواجب لمعبر الرمثا الحدودي على الحدود السورية - الأردنية.

ومثل وفد المملكة المتحدة، فإننا نشعر بانزعاج متزايد من الروايات عن الاستخدام المكثف للأسلحة الحارقة من جانب روسيا. وكان تقرير نشرته منظمة هيومن رايتس ووتش في ١٦ آب/أغسطس، والذي ذكر سابقاً، قد أبرز ذلك بصورة خاصة واستخدمت هذه الأسلحة المدمرة وفقاً له ما لا يقل عن ١٨ مرة خلال الأسابيع التسعة الماضية، بما في ذلك الهجمات الأخيرة على المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في حلب وإدلب في ٧ آب/أغسطس. وليس ثمة نقص في البيانات فيما يتعلق باستخدام هذه الأسلحة في سورية، ونحن نكرر دعوتنا إلى الأمانة العامة لمتابعة هذه المسألة وتقديم استنتاجاتها إلى مجلس الأمن.

ومن المقلق للغاية أن الاتحاد الروسي ينقل أنواعاً جديدة من الأسلحة وحاملات القنابل إلى قواعد بالقرب من سورية. إن وضع الأسلحة على هذه الشاكلة لا يمكن تفسيره على أنه تدبير لبناء الثقة اللازمة لإعادة الطرفين إلى طاولة المفاوضات. كما يساورنا القلق بشأن الهجمات بالقذائف الانسيابية التي نفذتها السفن الحربية الروسية التابعة لأسطول البحر الأسود انطلاقاً من مياه البحر الأبيض المتوسط على أهداف قرب حلب في ٢٠ آب/أغسطس. إن كفاءة تلك الغارات الجوية موضع شك، لأنه ليس معروفاً بعد ما إذا كان المقاتلون الذين استهدفوا هم من جبهة فتح الشام أم من أولئك الذين يعتبرون أفراداً في المعارضة المعتدلة. وتنطلع إلى أن يزود الاتحاد الروسي مجلس الأمن بجميع المعلومات اللازمة في هذا الصدد.

وأخيراً، ننضم إلى الأمم المتحدة وإلى زملائنا في دعوة جميع أطراف النزاع إلى توفير الوصول المستدام والفوري وغير

نظرا لأن الهدن يمكن أن تؤدي ليس إلى تحسين المساعدة الإنسانية فحسب، بل أيضا إلى إفساح المزيد من المجال لإجراء حوار بناء بشأن احتمال وقف طويل الأجل للأعمال القتالية.

وفي الختام، نود أن نعرض دعمنا للمبادرة المقترحة من السيد أوبراين للسماح بمزيد من الممرات الإنسانية والمساعدة إلى السوريين المحتاجين. ونأمل بصدق أن تقبل جميع أطراف الصراع تلك الاقتراحات وتسمح للمدنيين بالهرب من القتال عن طريق ضمان حرية التنقل الطوعي، بما في ذلك لمن هم في المناطق المحاصرة ويصعب الوصول إليها.

كما نؤكد من جديد دعمنا لفرقة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية التابعة للفريق الدولي لدعم سوريا، ونأمل أن تتعاون أطراف النزاع مع الجهود الرامية إلى السماح الفوري والكامل وبدون عائق بإيصال المساعدات الإنسانية إلى الشعب السوري. ومن المهم أن نضاعف جهودنا لكفالة تلبية اقتراحاتنا، ولا سيما فيما يتعلق بوقف الأعمال العدائية، بالنظر إلى التهديد المتزايد الذي يشكله تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وجبهة النصرة وسائر الأفراد والجماعات والمؤسسات والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة أو تنظيم الدولة الإسلامية وغيرهما من الجماعات الإرهابية على النحو الذي حدده مجلس الأمن.

السيد أوكامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أولا وقبل كل شيء، أود أن أشكر السيد ستيفن أوبراين على إحاطته الإعلامية وعلى التزامه ومشاركته في إنقاذ حياة الشعب السوري. وفي كانون الأول/ديسمبر الماضي، اجتمع المجلس في هذه القاعة ليتخذ بالإجماع القرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥)، وأعرب عن الأمل إزاء التقدم المحرز في العملية السياسية (انظر S/PV.7588). وبعد ذلك، في شباط/فبراير، اتخذنا القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، مؤيدين اتفاق وقف الأعمال العدائية. الآن، وبعد مرور ستة أشهر، من الصعب التصديق بأننا قبل فترة قصيرة لا تتجاوز نصف سنة كنا نناقش وقف الأعمال القتالية لكل سوريا.

المشروط ودون عوائق إلى الأشخاص في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها في جميع أنحاء سورية. وكما سبق لي أن ذكرت، فإننا نؤيد الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لفرض هدنة مدتها ٤٨ ساعة على القتال الدائر في محافظة حلب. وينبغي التشديد على أن هذه الهدنة لا ينبغي أن تكون فرصة للنظام وحلفائه لإعادة تجميع قواهما، بل فرصة حيوية لوصول الإغاثة الإنسانية إلى السكان في حلب. إن قرار المبعوث الخاص دي ميستورا بفض اجتماع فرقة العمل الإنسانية التابعة للفريق الدولي لدعم سورية في جنيف في ١٨ آب/أغسطس هو إشارة قوية تبعث على القلق في هذا الصدد.

السيد غيموليكا (أنغولا) (تكلم بالإنكليزية): نشكر السيد أوبراين على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى الالتزام المستمر بجهود الإغاثة الإنسانية في سورية.

وفي الأسابيع القليلة الماضية، أكدنا في مناسبات عديدة تصميمنا الجماعي على معالجة الحالة الإنسانية المتدهورة في سورية، لا سيما فيما يتعلق بالحالة في حلب.

وللأسف لا تزال تلقى آذانا صماء دعواتنا إلى السماح الفوري والكامل وبدون عائق بإيصال المساعدات الإنسانية إلى جميع المناطق السورية، بما في ذلك حلب. وحتى المبعوث الخاص دي ميستورا قرر إلغاء اجتماعه الأخير مع فرقة العمل المعنية بالشؤون الإنسانية التابعة للفريق الدولي لدعم سورية، نتيجة للإحباط من عدم حدوث تغيير ملموس على أرض الواقع. ومن الأهمية بمكان أن يواصل أعضاء الفريق الدولي لدعم سورية، فضلا عن أعضاء مجلس الأمن، بذل جهود شاملة ترمي إلى حمل جميع أطراف الصراع على القبول باقتراح العودة إلى الهدن المجدية، الأمر الذي من شأنه أن يكفل استمرار إيصال قوافل الإمدادات الإنسانية عبر خطوط التماس وعبر الحدود إلى المناطق الأشد حاجة، ولا سيما حلب. إن المسارين الإنساني والسياسي يرتبطان ارتباطا جوهريا، ولذلك من المهم مواصلة هذه الجهود

القتال حدة. كما أحث الحكومة السورية وجميع الأطراف ذات الصلة على توحي الحذر لضمان سلامة الشعب.

وأدرك أن الاتحاد الروسي قد أعرب عن استعداداته لدعم الهدنة العسكرية لمدة ٤٨ ساعة في حلب. وسيشكل ذلك خطوة بالغة الأهمية في تغيير الحالة في حلب. ولكي يتحقق ذلك، ولكي تتمكن الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية من دخول المنطقة بأمان، فإن تعاون قوى المعارضة أمر أساسي أيضا. وفي هذا الخصوص، ينبغي أن نناشد الحكومة السورية وقوى المعارضة وجميع الأطراف المؤثرة. إن المجتمع الدولي يراقب ليرى ما إذا كان مجلس الأمن والفريق الدولي سيتمكنان من تحسين الحالة على الأرض. فمصادقتنا على المحك.

والأجزاء والمناطق المحاصرة في حلب سوف تتطلب اهتمامنا لبعض الوقت في المستقبل. ولكن عندما يتحقق وقف إطلاق النار، وبالتوازي مع السعي إلى إيجاد حل سياسي، ينبغي لنا النظر في الكيفية التي يمكننا بها دعم الانتعاش المبكر وتعزيز قدرة المجتمع السوري على الصمود. والأهم من ذلك، ينبغي لنا توفير سبل كسب العيش، وإصلاح الهياكل الأساسية الاجتماعية وتعزيز التماسك الاجتماعي، وبالتالي توفير الأمل للأفراد والمجتمعات المحلية في سوريا التي تواجه تحديات صعبة جدا. ويجب أن يستثمر المجتمع الدولي في الاستعداد والقدرة على الصمود في المجتمع السوري من أجل منع الأزمات المتكررة.

السيد منديث غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية)
(تكلم بالإسبانية): نود أن نشكر وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد ستيفن أوبراين، وفريقه على عملهما في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

ترحب جمهورية فنزويلا البوليفارية بالتقدم المحرز في المجال الإنساني بسوريا في شهر تموز/يوليه. فأكثر من ٤٨٠.٠٠٠ شخص تلقوا المساعدة الإنسانية، التي تبلغ ٤٠ في المائة. ومن المهم أيضا أن نسلط الضوء على أنه منذ بداية العام، تمكنت

واليوم تغيرت الصورة بشكل رهيب. وفي الشهر الماضي، تركز اهتمامنا على حلب، وطريق كاستيلو على وجه الخصوص. ونحن أبعد من أن نكون قادرين على مناقشة وقف الأعمال العدائية في جميع أنحاء البلد، بل نجد أنفسنا نركز على منطقة محددة جدا. ويؤلمني أن أرى ما آلت إليه الحالة في سورية من تدهور. وتم تذكير الكثيرين منا بنطاق المأساة من خلال الصورة المفجعة للطفل عمران دقنيش البالغ من العمر خمس سنوات. لقد هالني أن أرى الغبار والدم يغطيان الوجه الغض لعمران، ولكن المستشفى والعاملين الشجعان في مجال تقديم المعونة على أرض الواقع يخبرونا بأن هناك المزيد والمزيد من الأطفال على شاكلة عمران في سوريا اليوم.

لذا ما الذي نستطيع أن نفعله؟ ويجري بذل الجهود الإنسانية، ونحن نحث جميع الأطراف المؤثرة على القيام بدورها. ولكن ينبغي لنا أن نشعر جميعا بقلق عميق ونحن نرى استمرار هذه الكارثة دون حل. ويحث الأمين العام في تقريره الأخير (S/2016/714)، الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية، على الإسراع في التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار في حلب وخارجها. وتقدر اليابان جهود الرئيسين المشاركين الرامية إلى تحسين الحالة على الأرض، وتشارك الأمين العام حثه بالتوصل على التوصل إلى اتفاق في أقرب وقت ممكن.

وفي الوقت نفسه، أود أيضا أن أحث جميع الأطراف على مضاعفة جهودها من أجل منع تفاقم المأساة في سوريا إلى الأسوأ. يجب أن تمضي المعونة الإنسانية للأمم المتحدة بثبات إلى الأمام، ويجب تنفيذ اتفاق البلدات الأربع. وهذا هو الوقت المناسب كي تضطلع البلدان المؤثرة في المنطقة بدور قيادي.

كما أود أن أتوقف لحظة للإعراب عن امتناني العميق للأمم المتحدة والزلاء من المنظمات غير الحكومية في الميدان، الذين يخاطرون بأرواحهم لمساعدة الشعب السوري بينما يزداد

ونرحب أيضا بمقترحات مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية فيما يتعلق بفترات الهدنة لمدة ٤٨ ساعة، فضلا عن الإعلانات الأخيرة التي قدمها الروس بشأن إنشاء ممرات إنسانية في حلب وغيرها من المناطق السورية. ونشدد على أهمية رفع الحصار عن جميع المدن المتضررة وفقا للقرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦). نحن ندين الحصار لأنه يتعارض مع القانون الدولي الإنساني. وفي هذا السياق، ندرك أنه في بعض الحالات، فإن الظروف في الميدان تجعل من الصعب على المنظمات الإنسانية القيام بأعمالها. ولذلك، فإننا نشيد بجهودها في هذه الظروف غير المواتية والخطيرة جدا. ونكرر التأكيد على أنه لا يمكن السماح بأن تصبح أهدافا عسكرية ولا حتى أطراف في الصراع المسلح. إن مهمتها الوحيدة هي تقديم المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها وفقا لأحكام القانون الدولي الإنساني. غير أنه يجب تنسيق عملها مع الدولة المعنية وفقا للقانون الدولي.

وفي سياق المواجهات المسلحة الحادة، فإننا ندين تدمير البنية التحتية الأساسية، مثل المستشفيات ومرافق المياه والكهرباء. وعلى الرغم من اعتماد القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦)، لا تزال المستشفيات والخدمات الأساسية تتعرض للهجمات، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة الإنسانية الصعبة بالفعل التي يعيشها الأشخاص المتضررين من النزاع المسلح. ونسلم أيضا بما تم من عمل لمعالجة الحالة من جانب الحكومة السورية وبرنامج الأغذية العالمي، الذي يستفيد منه ٤,١ مليون شخص وأنجز ٨٧ عملية إسقاط جوي، لمساعدة الناس في دير الزور.

وكما ذكر في تقرير الأمين العام، فإن الرقة أيضا أحد الأماكن التي ازدادت فيها الاحتياجات الإنسانية. ونكرر إدانتنا للممارسات المنهجية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) المتمثلة في حرمان المدنيين من الوصول إلى المساعدات الإنسانية، وعمليات الإعدام والأعمال الإجرامية المرتكبة ضد أفراد الأقليات الإثنية والنساء، وتجنيد الأطفال

الوكالات الإنسانية على الوصول إلى ٦٨ في المائة من السكان المحاصرين في أكثر من مناسبة، واستفاد من ذلك أكثر من ٤٠٠.٠٠٠ شخص. وما له أهمية خاصة هو العمل الذي تقوم به منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) في مساعدة ٢١٤.٠٠٠ طفل سوري في مناطق يصعب الوصول إليها، فضلا عن حملات التحصين التي تضطلع بها منظمة الصحة العالمية.

نحن نفهم أن الوضع ليس مثاليا، نظرا لاستمرار الاشتباكات في مختلف أجزاء سورية، ولا سيما في حلب المحاصرة من قبل الجماعات المسلحة المرتبطة بتنظيم القاعدة. وندين الأنشطة الإجرامية، التي أفضت إلى خسائر في الأرواح. ويساورنا القلق من أن الحالة على أرض الواقع يمكن أن تعرض للخطر التقدم المحرز منذ إعلان وقف أعمال القتال. وفي ذلك الصدد، نحن مقتنعون بأن المسألة الإنسانية يجب تناولها بشكل نزيه ومدرّوس لتفادي تسييسها. إنها مسألة تتعلق بإنهاء الحصار المفروض على السكان المدنيين. ونكرر التأكيد على أن الحكومة السورية عليها مسؤولية حماية مواطنيها كما تفعل في المناطق الخاضعة لسيطرتها بل وخارجها. لذلك، ينبغي للمجلس أن يكتف بالجهود الرامية إلى إيجاد حل سياسي وسلمي للنزاع المسلح.

ونأمل أن تتمكن كل من روسيا والولايات المتحدة، على النحو المشار إليه في تقرير الأمين العام (S/2016/714)، من الاستمرار في إيجاد مجالات للتفاهم لتحقيق سلام قوي ودائم في هذا البلد العربي. في ظل الرئاسة الفترولية، (انظر S/PV.7634)، اتخذ المجلس القرار ٢٢٦٨ (٢٠١٦) الذي وفر الحيز السياسي لمساعدة السكان المدنيين بتوفير الاحتياجات الأكثر إلحاحا. ونحن ندعو الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية إلى مواصلة مشاورتهما الثنائية بهدف تنفيذ أحكام القرار. يشير نص القرار إلى أن المنظمات الإرهابية لا ينبغي أن تشملها الحماية. بمقتضى وقف الأعمال القتالية بل ينبغي محاربتها بجميع الوسائل اللازمة بموجب القانون الدولي.

لتوقف ونفكر للحظة في حجم الصدمة النفسية التي تعرض لها عمران ليكون رد فعله على انهيار منزله هو عدم إصدار أي صوت. لكن لنفكر أيضا في ما سيحدث لعمران وجيل من الأطفال السوريين مثله لم يعرف سوى الحرب. ربما يخرج عمران الآن من إحدى المستشفيات القليلة المتبقية في شرق حلب، لكنه لا يزال يواجه أهوال الضربات الجوية السورية والروسية التي تتعرض لها ضاحيته يوميا. وكما علمنا خلال عطلة نهاية الأسبوع، توفي علي شقيق عمران الأكبر متأثرا بإصاباته في الضربة الجوية، نتيجة هجمات نظام الأسد المتعمدة لعزل شرق حلب.

وفي أنحاء سورية، يستفيد نظام الأسد من المساعدة الروسية لتصعيد الصراع. الجهات التي ظلت هادئة نسبيا في الأشهر الأخيرة تتعرض مرة أخرى للقصف من جانب النظام. في محافظة درعا، على سبيل المثال، دمرت الضربات الجوية المستشفى الوحيد في بلدة جاسم، وشردت الضربات الآلاف في بصرى الشام. في إدلب وحلب، أفادت منظمة هيومن رايتس ووتش بوقوع ١٨ هجوما على الأقل بالأسلحة الحارقة في الفترة بين ٥ حزيران/يونيه و ١٠ آب/أغسطس، التي وصفها أحد المقيمين في إدلب بأنها "كتل من النار تتساقط من السماء". وفي منطقة داريا المحاصرة، حيث مر ٧٤ يوما منذ حصل سكان البلدة البالغ عددهم ٤٠٠٠ شخص على شحنة أغذية أو أدوية من الأمم المتحدة، ثمة تقارير عن مدنيين مصابين بحروق تشبه الناجمة عن النابالم، ونذكر بأن أمس صادف الذكرى السنوية الثالثة للهجوم المروع بالأسلحة الكيميائية في الغوطة الذي لا تزال الولايات المتحدة مصممة على تحقيق المساءلة عنه.

لم يبد نظام الأسد أي تردد على الإطلاق في استخدام أبشع تكتيكات سعيًا لتحقيق مكاسب عسكرية، من بدء عمليات الحصار والتجويع إلى إلقاء البراميل المتفجرة من

في المناطق الخاضعة لسيطرته. هذه الأعمال تنتهك القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وتشكل جرائم الحرب يجب تقديم مرتكبيها إلى العدالة.

أصبح داعش وجبهة النصرة والجهات المرتبطة بها تهديدا خطيرا للسلام والاستقرار في المنطقة. يجب مكافحة نفوذها عن طريق جميع الوسائل الممكنة. ونكرر التأكيد على أن عمليات المساعدة الإنسانية ترتبط بإلغاء النزاع. وبناء على ذلك، نكرر دعمنا لجهود السلام التي يبذلها المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا بهدف إيجاد حل سياسي وسلمي للنزاع المسلح في سورية. تتطلب الحالة الإنسانية المعقدة في سورية أن تجلس الأطراف للتفاوض دون شروط مسبقة لصالح شعب البلد.

أخيرا، فإننا ندعو الأطراف والجهات الفاعلة التي لها تأثير عليها إلى استئناف المفاوضات السياسية في أقرب وقت ممكن. وكما كرر جميع أعضاء المجلس، فإن الحل السياسي ولذلك يجب مضاعفة الجهود لجعل هذا الهدف ممكن التحقيق. وإذا لم تتم تسوية الصراع، لن يكون هناك سوى المزيد من المعاناة وزيادة الإرهاب في سورية.

السيدة سيسون (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر وكيل الأمين العام أوبراين على إحاطته الإعلامية. كما استمعنا من وكيل الأمين العام أوبراين والزملاء الآخرين، في الأسبوع الماضي تحجر انتباه العالم بالتأكيد مصدوما بالنظرة التي عمت وجه الطفل عمران دقنيش البالغ عمره ٥ سنوات، وهو ينظر من مؤخرة سيارة إسعاف بعد انتشاره من تحت أنقاض المبنى السكني الذي تقطنه أسرته في شرق حلب. ولعل أبرز ما في الصورة، صمت عمران. ورغم الغبار والدم الجاف الذي يغطي وجه الصبي، فإنه لم يصرخ طلبا للمساعدة، بل ولم يناد على أبويه. كل ما استطاع عمران أن يفعل هو أن ينظر إلى الأمام ويمسح التراب عن يديه في مقعد سيارة الإسعاف.

المدينة. ومن الضروري أن تلتزم جميع الجماعات المسلحة في حلب بفترات الهدنة هذه علاوة على التعاون مع الأمم المتحدة في السماح بالوصول إلى كلا جانبي المدينة. ونود أن تتبع روسيا إعلانها الانفرادي باتخاذ خطوات حقيقية لدعم الوصول إلى حلب بصورة منتظمة ومستمرة. غير أن فترات الهدنة هذه ليست حلاً لمشكلة الإمدادات الإنسانية، إذ يتطلب ذلك ترتيباً أكثر شمولاً من شأنه أن يكفل وقف الأعمال العدائية ويضمن وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق إلى جميع أنحاء البلد. وفي الوقت نفسه، فإن سكان حلب بحاجة إلى المساعدة الفورية من جانب الأمم المتحدة.

وهناك عامل رئيسي آخر يسهم في زيادة المعاناة الإنسانية في سوريا، ويتمثل في الدمار المتكرر الذي يلحقه نظام الأسد بالمستشفيات والمرافق الطبية. وقد سمعنا عن تعرض ستة مراكز للرعاية الصحية ومستشفيات ومختبرات لضربات جوية خلال الأيام الخمسة الماضية. ففي درعا تعرض أول مبنى للهجوم بعد تصعيد النظام ضرباته الجوية في أواخر تموز/يوليه وهو مستشفى الرضوان الميداني الذي يقدم خدمات الرعاية الصحية لما يزيد على ٤٠٠ ٠٠٠ شخص فر الكثيرون منهم إلى أنحاء أخرى من سوريا من جراء العنف. وقد دمرت الضربات الجوية ذلك المستشفى مرتين، في حين مكنت قدرة السكان على التحمل من استثمار مواردهم الضئيلة المتاحة لإعادة بناء المستشفى نفسه مرتين. وربما يتحتم على القادة المحليين أن يتخذوا قراراً صعباً آخر بأن يحاولوا إعادة بناء المستشفى للمرة الثالثة، إلا ليشهدوا تبديد تلك الموارد الشحيحة بفعل ضربة جوية في المستقبل، فيحرم بذلك سكان درعا من الرعاية الطبية الضرورية.

وأدى النقص في خدمات الرعاية الطبية في شرق حلب إلى الدعوة للإجلاء الطبي، الأمر الذي ما فتئ نظام الأسد يتجاهله باستمرار. ففي تموز/يوليه، تعرضت خمسة من جملة تسعة مستشفيات في شرقي حلب للهجوم، في حين لم يبق

طائرات الهليكوبتر. هذا هو النظام الذي تدعمه روسيا بشن الضربات الجوية وبالمستشارين العسكريين. القتال يزداد احتداماً وكذا تزداد الآثار الإنسانية تفاقماً. أخفق نظام الأسد شهراً بعد شهر في توفير إمكانية وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. هذا الشهر، لم تغادر أي قوافل تابعة للأمم المتحدة، وذلك إلى حد كبير بسبب العراقيل البيروقراطية السخيفة لنظام الأسد. لم يسمح النظام بتقديم أي مساعدة لسكان شرق حلب خلال هذا الشهر. هذا يؤثر على ما يصل إلى ٢٧٥ ٠٠٠ سوري تحت الحصار. انقضى قرابة أربعة أشهر منذ حصلت مضايقات والزبداني والفوعة وكفرايا على معونة. انقضى أكثر من شهرين منذ وصول معونة إلى سكان الوعر المحاصرين.

وفي حين أن الولايات المتحدة تدين جميع أطراف النزاع التي تستخدم تكتيكات الحصار، يجب أن يكون واضحاً أن نظام الأسد وداعميه الدوليين مسؤولون عن ٧٨ في المائة من السوريين الذين يعيشون تحت الحصار، وهي الأغلبية الساحقة.

وما تزال حلب تواجه خطر الحصار المزدوج حيث يواصل النظام قصف الناحية الشرقية منها، في حين تواصل قوات المعارضة مهاجمة ناحيتها الغربية. وربما يجد حوالي ١,٨ مليون شخص يقيمون في كلا الجانبين من مدينة حلب أنفسهم محاصرين ومحرومين من المساعدة ما لم تتخذ جميع الأطراف خطوات فورية للسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، فضلاً عن إيصال الإمدادات الإنسانية دون قيود.

وفي الأسبوع الماضي أعلنت روسيا تأييدها لاقتراح الأمم المتحدة الداعي إلى تنظيم فترات هدنة أسبوعية مدتها ٤٨ ساعة في حلب، وهو الحد الأدنى من الوقت الذي تحتاج إليه الأمم المتحدة لكي تتمكن من تقديم المعونة. وتؤيد الولايات المتحدة تنظيم فترات الهدنة هذه لأن من شأنها أن تعطي سكان حلب مهلة من القصف اليومي، وتسمح بإيصال المعونة إلى

وأود أن أختتم بياني بفكرة إضافية واحدة. لقد صادف يوم الجمعة الماضي ١٩ آب/أغسطس، اليوم العالمي للعمل الإنساني، وهو يوم نحى فيه ذكرى أولئك الذين قتلوا أثناء سعيهم إلى مساعدة الآخرين، ونكرم فيه أولئك الذين يخاطرون بحياتهم يوميا من أجل تخفيف المعاناة. وقد ضحى المئات من موظفي الأمم المتحدة وموظفي ومتطوعي الهلال الأحمر والعاملين في المنظمات غير الحكومية والأطباء والممرضين والمنجدين الأوائل وذوي الخوذ البيض، ومن بينهم خالد عمر حارة الذي أشار إلى وفاته مؤخرا السيد ستيفن أوبراين للتو، بحياتهم بدافع من الإيثار والشجاعة في أداء واجبهم في سوريا. وفي حدث عقد في قاعة الجمعية العامة مساء يوم الجمعة الماضي بمناسبة اليوم العالمي للعمل الإنساني خاطبت هالة كميل - وهي أم سورية شجاعة، وقد فرت أسرتها المكونة من أربعة أطفال من حلب، وحكى عنها الفيلم الوثائقي المعنون: في الخط الأمامي: أطفال سوريا - قاعة مكتظة بالحاضرين. وقالت هالة:

”إنني لا أتفق مع أولئك الذين يقولون إن هناك عالمين، أحدهما لصانعي القرار السياسي وآخر للأشخاص الذين يتحملون العواقب المترتبة عن تلك القرارات. ويجب أن يكون لنا نحن الذين يعانون من هذه الآثار بعض التأثير على عمل الأقوياء أو تقاعسهم عن العمل“.

وينبغي أن نسترشد بصوت هالة وأصوات الكثير من السوريين الذين ما فتئوا يطالبون بتحقيق السلام كل يوم، وأن نقدم المساعدة لأولئك الذين ما زالوا يعانون. ولا يسعنا تكريما لتضحيات هؤلاء - أن نواصل نقل قائمة الأهلوال نفسها ولكن بأسماء مختلفة شهرا بعد شهر، في حين تواصل سوريا الانزلاق إلى دولة لا سبيل لإصلاحها. وعوضا عن ذلك يجب إنهاء الحصار وإنهاء إلقاء البراميل المتفجرة ووضع حد للهجمات على المدنيين. وعندئذ فقط سيكون السوريون

سوى ٣٥ طبيبا في العمل. ولكن يفتقر أولئك الأطباء الأبطال إلى الأدوات والمعدات أو الدواء اللازم لتوفير الرعاية الطبية التي بات الكثير من السوريين الذين أصيبوا أثناء القتال في أمس الحاجة إليها.

وفي ٨ آب/أغسطس، سرد الدكتور زاهر سحلول - من الجمعية الطبية السورية الأمريكية - لأعضاء مجلس الأمن قصة الطفلة شهد البالغة من العمر ١٠ سنوات، وقد أصيبت بجروح خطيرة من جراء برميل متفجر ألقي به نظام الأسد على منزلها. ومع أن إصابة شهد كانت خطيرة للغاية، إلا أن من رأي الطبيب أن بالإمكان إنقاذ حياتها بتوفير العلاج المناسب، بما في ذلك التشخيص بواسطة المسح بالأشعة المقطعية باستخدام جهاز الكمبيوتر، وهو ما لم يكن متاحا لأحد في شرقي مدينة حلب. ولكن توفيت تلك الطفلة الصغيرة شهد بعد يوم واحد فقط من دعوة الدكتور سحلول لنا إلى ضرورة إجلائها على وجه الاستعجال. وهي ليست سوى واحدة فقط من بين عدد لا يحصى من الرجال والنساء والأطفال الذين كان يمكن إنقاذهم من أساليب الحصار التي يفرضها عليهم نظام الأسد.

أما الخطوات التي يتعين على الأطراف اتخاذها لمعالجة هذه الحالة فمعروفة تماما. فيجب أن يسلم نظام الأسد بعدم وجود أي حل عسكري للتراع. ويجب على أولئك الذين يؤيدون ويدعمون الهجمات التي يشنها نظام الأسد، بما في ذلك روسيا، أن يمارسوا نفوذهم لأجل وقف عمليات القصف هذه. وفي حين نواصل التفاوض لأجل استئناف وقف الأعمال العدائية، فإن أساليب الحصار والضربات وإلقاء البراميل المتفجرة على المرافق الطبية وعرقلة إيصال المعونة واستخدام الأسلحة المحرقة من جانب نظام الأسد ستجعل بلوغ هذا الهدف أكثر صعوبة من ذي قبل. ومع أن المفاوضات تتطلب إبداء حسن النية، إلا أن نظام الأسد فضل توسيع ساحة القتال الميداني وتعميق معاناة الشعب السوري.

مثل حالة كميل وأطفالها سارة وفرح وهيلين ومحمد قادرين على التفكير في مستقبل مختلف وأكثر إنسانية.

السيد تشوركين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أود أن أبدأ ببيان بالفكرة التي اختتم بها السيد أوبراين بيانه. فقد قال السيد أوبراين إن المأساة الإنسانية نتيجة للفشل السياسي. ولا يسعنا إلا أن نتفق مع تلك الفكرة. فهل فكر من غزوا العراق في العواقب التي قد تترتب عن ذلك الغزو الذي أدى إلى تشكيل الدولة الإسلامية في العراق والشام؟ وهل فكر أولئك في العواقب الإنسانية المحتملة عندما تسببوا بدوامة العنف في سوريا، أو عندما أغرقوا البلد بالأسلحة ولم ينجحوا من دعم الإرهابيين، الذين تحولوا إلى القوى الرئيسية المناوئة للحكومة؟

فما تزال الحالة الإنسانية عويصة للغاية، في حين لا تزال الحكومة السورية تبذل كل ما في وسعها لضمان تمتع السكان المدنيين بحياة طبيعية نوعاً ما في ظل ظروف عسكرية بالغة الصعوبة تسببت بها حرب تشنها الجماعات الإرهابية والجماعات المسلحة غير المشروعة الأخرى غير القادرة أو غير الراغبة عن النأي بنفسها عن تلك الجماعات الإرهابية. وتقوم الحكومة السورية بذلك على الرغم من الجزاءات الاقتصادية الأحادية المفروضة عليها.

ولا يسعنا إلا أن نصف عمل الهلال الأحمر السوري بأنه بطولي. وبالمثل، اضطلعت وكالات الأمم المتحدة المتخصصة بعمل هام للغاية، علاوة على دور التعاون الثنائي مع البلدان المشاركة حديثاً. وما تزال روسيا تواصل تقديم الدعم الإنساني الفعال للشعب السوري. ففي الأسبوع الماضي، تلقت الأسر الفقيرة في بلدة مارماريتا بمحافظة حمص طنين من المساعدات الإنسانية وخصصت ٦ أطنان إلى دار للأطفال في حلب في حين وفرت عمليات الإسقاط الجوي ١٧ طناً من المعونة المقدمة من الأمم المتحدة لبلدة دير الزور التي يحاصرها الإرهابيون. ويتواصل العمل على تحديد معايير هدية المساعدات الإنسانية، بما في ذلك وقف إطلاق النار لمدة ٤٨ ساعة في حلب، إلى جانب مشاركة

الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة. ومع ذلك، فإننا نعتقد اعتقاداً راسخاً بأنه يجب ألا يستغل المقاتلون هدية المساعدات الإنسانية هذه لتجديد مواردهم وتجميع صفوفهم مثلما حدث في الماضي. ونأمل أن يتمكن مؤيدو المعارضة من ضمان إبداء هذه الجماعات الرغبة في التفاوض واحترام الشروط الناشئة عن أي اتفاقات يتم التوصل إليها في المستقبل.

وما زلنا نواصل العمل لأجل تحقيق المصالحة بين الأطراف السورية. ووفقاً لبيانات المركز الروسي للمصالحة بين الأطراف المتنازعة في حميم، فقد ارتفع عدد البلدات التي انضمت إلى عملية المصالحة الآن إلى ٤٤٤ بلدة. وخلال الساعات الأربع والعشرين الماضية تم توقيع اتفاقات مع ممثلي خمس بلدات في محافظتي اللاذقية وحمص. وفي المقابل، ظل عدد الجماعات المسلحة التي أبدت التزامها بوقف الأعمال العدائية ٦٩ جماعة دون تغيير. وقد تم الالتزام بذلك الاتفاق في معظم محافظات الجمهورية العربية السورية. ومع ذلك، ما تزال التنظيمات الإرهابية مثل جبهة النصرة وتنظيم الدولة الإسلامية والجماعات الأخرى المتعاونة مع تلك الجماعات الإرهابية تعوق التنفيذ الكامل للاتفاق.

ولا يزال واضحاً بالنسبة لنا أنه يستحيل علينا إحداث تغيير جذري في الحالة الإنسانية في سوريا ما لم نواصل الكفاح ضد الإرهابيين. ويجب أن نضمن ألا صلة للمعارضة المعتدلة بالإرهابيين المنتمين إلى تنظيم الدولة الإسلامية وجبهة النصرة. وفي شباط/فبراير، وعد زملأونا الأمريكيون بضمان ذلك، إلا أنهم لم يفعلوا بعد. فقد غيرت جبهة النصرة اسمها إلى جبهة فتح الشام، إلا أنه لم يحدث أي تغيير من حيث الجوهر. ونعرب في ذلك الصدد، عن شعورنا بالقلق الشديد إزاء بيان ما يسمى اللجنة العليا للمفاوضات الذي رحب بهذه الخطوة، وهو ما يبين وجود روابط بينها والإرهابيين.

لقد سبق لمجلس الأمن، في مناسبات كثيرة، أن اتخذ قرارات مفادها أنه ينبغي أن يعتبر من يقف إلى جانب

من شرقي حلب عبر الممرات الإنسانية التي أنشئت في إطار المبادرة الروسية؟ فالإسلاميون لا يسمحون للسكان المدنيين بالمغادرة ويستهدفون الممرات. ويضع البعض ستارا إعلاميا حول الأنشطة الإرهابية والإجرامية الجارية، بدلا من الضغط العملي على المقاتلين.

ومما يؤسف له أن بعض أعضاء مجلس الأمن يجرون مناقشاتهم، في بعض الأحيان، على نحو غير سليم وبلا أمانة، بإطلاق تلميحات استفزازية في المجلس فيما يتعلق بعمليات القوات الجوية الروسية، ولكنهم لا يشيرون إلى أعمالهم هم غير المشروعة. وكما هو معروف جيدا قصفت طائرات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، في ١٩ تموز/يوليه، بلدة في منطقة منبج، وقد شنت أكثر من ٩٠ غارة جوية أسفرت عن مقتل عشرات الأشخاص وإصابة مئات آخرين، بمن فيهم النساء والأطفال. وحاصرت الجماعات المسلحة لما يسمى بالقوى الديمقراطية السورية البلدة مع القيام بقتال شوارع في المناطق السكنية، ولم تقدم أي مساعدة للسكان السوريين. وقد كان السبيل الوحيد لخروجهم في ١٩ تموز/يوليه هو المرور عبر منطقة يتم إطلاق النار في اتجاههم، وقد قتل ما يقرب من ٢٠٠ شخص.

ومع ذلك، لم يتخذ التحالف أي خطوات لتجنب موت المدنيين. وقد أدت ضربات التحالف الجوية على الغندور، في ٢٨ تموز/يوليه، إلى مقتل ٢٨ مدنيا، من بينهم سبعة أطفال، وخلفت ١٠ جرحى. وهذه هي المرة الثانية التي تناقش فيها الحالة الإنسانية في سورية، منذ ذلك الحين، ولكن لم تذكر كلمة واحدة عن تلك الأحداث وعن مشاركة المعارضة. إننا ندعو شركاءنا الغربيين إلى وقف الكلام والنظر أكثر في المرأة، والنظر إلى ما يقومون به وما يقوم به الأشخاص الذين يرفعونهم. فقد تنتهي المأساة إذا فعلوا ذلك.

وختاما، من الضروري مواصلة الجهود الرامية إلى تشجيع الأطراف على التوصل إلى حل سلمي على أساس الاتفاقات

الإرهابيين أو يدعمهم إرهابيا. فذلك مبدأ أساسي. إننا نشدد على أن تركيز الجهود على مكافحة الإرهاب لا يعني أننا يجب أن نقلل من أهمية تقديم المعونة الإنسانية أو أن نمنعها.

وأود أن أذكر أننا افتحنا - بالتعاون مع الحكومة السورية - ستة ممرات إنسانية للسكان المسلمين الذين يمكنهم مغادرة شرقي حلب إذا ما رغبوا في ذلك. ومع ذلك، ومن أجل ضمان حل دائم للحالة الإنسانية في حلب، فإن من الأهمية بمكان عدم السماح باستخدام الممرات الإنسانية لإمداد الإرهابيين بالمقاتلين والذخائر والأسلحة. وللأسف فقد واجهنا مثل إساءة الاستخدام هذه في الماضي، أثناء فترات توقف القتال، حيث أعاد المتطرفون التزود وأعادوا دعم مخزوناتهم من الأسلحة. ولذلك، فإننا أيضا بحاجة إلى تعزيز الرقابة على تحركات الشحن عبر الحدود التركية - السورية.

إن الحالة الصعبة التي تواجه السكان المدنيين في سورية هي نتاج حرب طال أمدتها، ولا يمكن إنهاؤها إلا بالوسائل السياسية. ولكن هل حالة السكان المدنيين في اليمن، على سبيل المثال، أفضل؟ فمن الواضح أن التباكي على بعض المآسي مع تأجيج أخرى هو نهج متعمد تستخدمه بعض العواصم. ماذا فعل هؤلاء الذين يرفعون عقيرتهم إزاء الحالة الإنسانية في سورية من أجل حلها؟ فلم نسمع أي تقرير منهم عما تم فعله لتحقيق نتائج محددة في ذلك البلد. أين هو الضغط على المعارضة لوقف استخدام هذه الأساليب المروعة في شن الحرب واستخدام الأجهزة المتفجرة الجهنمية والانتحاريين؟ ومتى دعت المعارضة إلى تنفيذ وقف لإطلاق النار في دمشق، على سبيل المثال؟ وما الذي تم عمله لحمل مؤيدي حركة أحرار الشام على وقف أعمالهم وتنفيذ اتفاق البلدات الأربع لوقف إطلاق النار الذي يشمل الزيداني ومضايا والفوعة وكفريا والمناطق المحيطة بها الذي تم في اسطنبول، والسماح بدخول المعونة إلى المناطق المحاصرة؟ هل طالبوا بأن توقف المعارضة منعها المدنيين من الخروج

في أسعار الإمدادات الغذائية الأساسية. كما إنه أدى إلى آثار مدمرة على الأطفال، الذين يعانون على نحو متزايد من سوء التغذية والأمراض المرتبطة به.

وبالإضافة إلى ذلك، فقد أدى تصاعد الاشتباكات بين القوات الكردية والحكومية في الحسكة في شمال سورية، إلى المزيد من الضحايا المدنيين وإلى تشريد العديد، مع زيادة تعقيد النزاع المستعصي أصلا على الحل بسبب كثرة الأطراف المنخرطة فيه. ويتم حاليا استهداف ضاحية الوعر، التي يقطنها ١٠٠ ٠٠٠ شخص، من قبل قوات الحكومة التي أصدرت إنذارا نهائيا. وقد ظلت الوعر تفتقر إلى المساعدة الإنسانية منذ الشهر الماضي، ويجب أن تستمر في البقاء نصب أعيننا.

وأود أن أشير أيضا إلى تدمير الهياكل الأساسية العامة، مثل الأسواق والمدارس والمراكز الصحية التي استهدفت ٤٤ منها في شهر تموز/يوليه وحده، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني والقرار ٢٢٨٦ (٢٠١٦). ويغتنم وفد بلدي الفرصة، في ذلك الصدد، لتذكير الأطراف المتنازعة، ولا سيما الحكومة السورية، مرة أخرى، بالتزامها باحترام حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ونؤكد من جديد - في ضوء ما قلته هنا واعترافا بالجهود الحالية، ولا سيما تلك التي يضطلع بها الاتحاد الروسي - دعمنا للوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة في تنفيذها وقفا لإطلاق النار لمدة ٤٨ ساعة أسبوعيا من أجل رعاية المحتاجين. وعلاوة على ذلك، نحث الفريق الدولي لدعم سورية، ولا سيما رئيسته المشاركين - الولايات المتحدة والاتحاد الروسي - على مواصلة ممارسة نفوذه على الأطراف، وخاصة الحكومة السورية، بغرض التنفيذ الفعال لاتفاقات وقف إطلاق النار، التي تكتسي أهمية حاسمة للجهود الإنسانية. وعلى الرغم من إشادتنا بالجهود المستمرة التي تبذلها الجهات الفاعلة الإنسانية، ولا سيما وكالات الأمم المتحدة

الدولية. وندعو جميع الذين لديهم أي تأثير على المعارضة لإقناعهم باعتماد موقف تفاوضي يتيح لهم حقا المضي قدما تجاه تسوية سياسية. وبدون ذلك، وبدون مكافحة الإرهاب بفعالية، فإن التحسين الجذري اللازم في الحالة الإنسانية في سورية أمر مستحيل.

السيد سيك (السنغال) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أهنئ السيد ستيفن أوبراين على جهوده في معالجة الأزمة السورية، وأن أشكره وجميع العاملين في المجال الإنساني الذين يقدمون تضحيات يومية في ذلك الصدد. كما أشكر السيد أوبراين على وضوحه في عرض التقرير الثلاثين للأمين العام بشأن سورية (S/2016/714)، الذي يمكننا من النظر إلى ما وراء الحالة الإنسانية، إلى الحالة السياسية والأمنية الصعبة في ذلك البلد.

وكما أشار وفد بلدي خلال الإحاطة الإعلامية السابقة، فإنه يبدو أن وقف الأعمال العدائية، وهو أمر أساسي لتقديم المساعدة الإنسانية وشرط أساسي للتوصل إلى حل سياسي، قد تم تقويضه على نحو خطير. وفي ذلك الصدد، لا يزال شاغلنا الرئيسي هو احتمال نشوب اشتباكات بين الجيش السوري والجماعات المعارضة المسلحة، ولا سيما في عدد من المحافظات - على سبيل المثال، دير الزور وإدلب وريف دمشق وحلب - حيث لا يزال القصف يودي بحياة العديد من الضحايا، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون والضعفاء. وعلاوة على ذلك، تجدر الإشارة إلى أن العنف قد أدى، بالإضافة إلى المئات من الضحايا، إلى تشريد عشرات الآلاف من الناس، ولا سيما في إدلب، حيث فر ٤٥ ٠٠٠ شخص من القصف الجوي.

وتهدد ضربات الجوية بوضع ما بين ٢٥٠ ٠٠٠ و ٢٧٥ ٠٠٠ شخص في حلب في حالة حصار بسبب إغلاق طريق كاستيلو في ٧ تموز/يوليه، وهو الطريق الوحيد الموصل إلى الجزء الشرقي من المدينة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع كبير

تؤثر على الأطفال السوريين. وفي هذا الصدد، يرحب وفد بلدي بالجهود الجارية التي تبذلها اليونيسيف وشركاؤها، الذين تمكنوا من تقديم مساعدة متعددة الجوانب لـ ٢١٤ ٠٠٠ طفل خلال شهر تموز/يوليه. كما نرحب بحملة التطعيم الجارية لمنظمة الصحة العالمية واليونيسيف، وهي الحملة التي أتاحت الوصول إلى ١,٠٧ مليون طفل. ولا يزال حتى الآن، ما يناهز ٨٦ في المائة من السكان بحاجة إلى التطعيم.

ويمكن رؤية تضحية الموظفين العاملين في المجالين الطبي والإنساني مرة أخرى من خلال الخسائر وحالات الوفيات المأساوية التي وقعت في صفوف موظفي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. وفي ١٦ تموز/يوليه، قتل عامل في المجال الإنساني، وهو السيد ياسر محمود شعيب. ونود في هذه المناسبة الإشادة بمؤلاء الرجال والنساء الشجعان، وندعو إلى إطلاق سراح أولئك الذين لا يزالون قيد الاحتجاز.

وفي الختام، فإن الحالتين الأمنية والإنسانية في سورية غير مقبولتين، حيث تضرر أكثر من ٣٠ مليون شخص منهما. وينبغي أن يحرك ذلك ضميرنا الجماعي ويؤدي إلى أن نتخذ إجراءات حاسمة ونهائية من أجل التوصل إلى حل دائم للأزمة، وقبل كل شيء، تمكين السكان المتضررين من العودة إلى ديارهم في أمن وكرامة. كما أود أن أكرر دعوة وفد بلدي الأطراف المؤثرة، خصوصا الفريق الدولي لدعم سورية، والرؤساء المشاركين إلى التركيز بشكل أكبر على الحالة الإنسانية، لأننا لا يمكن أن نركز بما يكفي على واقع أن الحالة الإنسانية التي لاسابق لها في سورية، ما هي إلا أحد أعراض الحالة السياسية، التي تتفاقم يوما بعد يوم. ومن المهم أيضا إتاحة كل فرصة ممكنة للعملية السياسية، عملا بالقرار ٢٢٥٤ (٢٠١٥).

السيد وو هاي تاو (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر وكيل الأمين العام أوبراين على إحاطته الإعلامية.

والهلال الأحمر السوري، في ضمان تقديم المساعدة الإنسانية إلى آلاف السوريين، علينا أن نتذكر القيود الرئيسية التي تمنعهم من الوفاء الكامل باحتياجات السكان المتضررين. وعلاوة على ذلك، فإن الزيادة الحادة في عدد الأشخاص الذين يعيشون في المناطق المحاصرة والمناطق التي يصعب الوصول إليها أمر مؤسف. فقد ارتفع ذلك الرقم من ٤,٦ ملايين نسمة إلى ٥,٤٧ ملايين نسمة، أي زيادة كبيرة قدرها ٩٠٠ ٠٠٠ شخص، ويرجع ذلك أساسا إلى العنف، بل وكذلك إلى الإجراءات البيروقراطية الإدارية وإلى العرقلة من جانب الأطراف المتحاربة.

بينما نرحب بالتقدم المحرز في تقديم المعونة إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها، لا سيما بسبب إمكانية الوصول التي منحتها الحكومة، فإننا نحث الحكومة على العمل من أجل كفالة تحقيق الهدف المتمثل في إتاحة وصول المساعدات الإنسانية لـ ١,٢ مليون شخص بحلول شهر آب/أغسطس من هذا العام. ومن الضروري أن تُمنح الأمم المتحدة حرية الوصول بصورة مستمرة، لأنني أود التذكير بأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين، هو التزام ينص عليه القانون الدولي الإنساني. ولئن كنا نرحب بقيام الهلال الأحمر السوري بالإجلاء الطبي لـ ٣٩ شخصا من المدينتين المحاصرتين مضاي والفوعة، ومن بينهم أطفال وكبار السن، فإننا نشير إلى أن العديد من المدنيين خصوصا الأطفال في المدن المحاصرة الفوعة وكفرايا ومضاي والزبداني، لا يزال يتعين إجلاؤهم بموجب الاتفاق الإنساني بشأن تلك المدن. ولا نزال ندين الممارسة المنهجية المتمثلة في إزالة المواد الطبية من قوافل المساعدة الإنسانية المتجهة إلى أناس في حالة حرجة، لا سيما النساء الحوامل.

وبالإضافة إلى تلك المشاكل، ينبغي أن نشير إلى مشاكل تفكك الأسر، والزواج المبكر والأطفال الجنود، التي لا تزال

في مجال المساعي الحميدة، وتقديم الدعم للمبعوث الخاص في عمله، من أجل المحافظة على الزخم للتوصل إلى تسوية سياسية، وضمان أن توثق العملية ثمارها.

إن مكافحة الإرهاب تشكل أحد التحديات التي يجب مواجهتها أثناء معالجة المسألة السورية. ويتسبب الإرهاب في المنطقة ككل وفي الأراضي السورية بوجه خاص، في وقوع إصابات في صفوف المدنيين ويعوق جهود الإغاثة الدولية. وينبغي للمجتمع الدولي تعزيز التنسيق، وتعزيز المعايير الموحدة وتوحيد القوى لمكافحة جميع المنظمات الإرهابية في سورية، التي صنفها مجلس الأمن بأنها إرهابية، بغية تهيئة الظروف المواتية للتوصل إلى حل سياسي.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية) سأدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية ممثلاً للماليزيا.

إنني أضم إلى المتكلمين السابقين في شكر وكيل الأمين العام أوبرايان على إحاطته الإعلامية.

وقد أصبح من المألوف تماماً بالنسبة لنا أن نستمع إلى المناشدة الیائسة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية لنا، للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الأساسية للمدنيين، في المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها في سورية، وخاصة الحالة المزرية في حلب. إحتفلنا يوم الجمعة، باليوم العالمي للعمل الإنساني، وهو يوم يذكركنا بضرورة العمل للتخفيف من معاناة الأبرياء. وينبغي أن يعزز تصميمنا، وأن يمثل يوماً للإشادة بشجاعة الجهات الفاعلة الإنسانية التي تقدم المساعدات اللازمة. وكان أمراً مروعاً أن ما سبق ذلك اليوم، شكل تذكيراً صارخاً بالكيفية التي انزلق بها العالم إلى المزيد من الفوضى. وأصبحت صور الطفل عمران دقنيش الذي يبلغ من العمر ٥ سنوات، والجالس على نحو غير مبال، رغم وجهه الذي غطته الدماء، رمزاً للكفاح والعواقب المأساوية للتراع على المدنيين، خصوصاً الأطفال منهم. لقد كانت تجربة صادمة ومذهلة. وظهرت

أضحت الصراعات في بعض المناطق السورية أكثر كثافة في الآونة الأخيرة، وتفاقت الحالة في حلب، متسببة في تزايد الإصابات في صفوف المدنيين، الأمر الذي استدعى اهتمام المجتمع الدولي. ويساور الصين قلق بالغ جراء الخسائر المدنية والأزمة الإنسانية الدائرة في سورية. ونرحب بالدعم الروسي لمقترح الأمم المتحدة، المتعلق بالالتزام بمحنة إنسانية أسبوعية مدتها ٤٨ ساعة في حلب. ونحن نثني على جهود الرئيسين المشاركين للفريق الدولي لدعم سورية، وهما الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويحدونا الأمل في أن تحت الأطراف المعنية الحكومة والمعارضة في سورية على تنفيذ اتفاق وقف الأعمال العدائية، بنية حسنة، وأن تيسر الجهود التي تبذلها وكالات المعونة التابعة للأمم المتحدة، للتخفيف من الحالة الإنسانية في حلب دون إبطاء.

وما فتئت الصين تدعم بنشاط التخفيف من الحالة الإنسانية في سورية، وقدمت، من خلال قنوات متعددة، عدة شرائح من المعونة الإنسانية، بما في ذلك الأغذية واللوازم لسورية وغيرها من بلدان المنطقة.

وتشكل التسوية السياسية للحالة السورية المخرج النهائي لحل مجموعة القضايا المتعلقة بالسورية، بما في ذلك المشكلة الإنسانية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل المسيرة في الاتجاه العام للمضي قدماً صوب التسوية السياسية، مع تكثيف الجهود لدفع التسوية السياسية إلى الأمام. ويضغط المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا بنشاط لعقد جولة جديدة من محادثات السلام في جنيف في أقرب وقت ممكن. وعلى جميع الأطراف في سورية أن تضع المصالح الوطنية لسورية ومصالح شعبها، في المقام الأول، وأن تحضر محادثات السلام في جنيف من أجل التوصل إلى حل مقبول لجميع الأطراف على أساس نهج تدريجي. ويتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك البلدان الأخرى في المنطقة، أن تدعم الدور القيادي للأمم المتحدة

نأمل أن تمهد الطريق لزيادة إيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين، من المقرر أيضا أن يستأنف السيد دي مستورا محادثات السلام بين السوريين في جنيف. وأكدنا مرارا وتكرارا أن الحل السياسي هو السبيل الوحيد للمضي قدما، ونؤكد مجددا دعمنا للمحادثات التي تيسرها الأمم المتحدة من أجل التوصل إلى حل سياسي للصراع السوري. ونأمل في أن يجري الضغط بشكل أكبر لاستئناف الحوار السياسي دون شروط مسبقة. ونأمل أن يجري بشكل عاجل الالتزام بمدينة أكثر استدامة أو وقف الأعمال العدائية بين مختلف الأطراف، وخاصة بين قوات الحكومة والمعارضة. وكما أشار إلى ذلك العديد من أصحاب المصلحة، من شأن الحد من العنف بشكل أساسي، التخفيف من الأزمة الإنسانية التي يواجهها السوريون العاديون، وهو هدف ظل للأسف بعيد المنال بالنسبة لنا، وأدت عواقبه إلى معاناة إنسانية لا توصف، ويتعين علينا وضع حد لذلك.

أستأنف الآن مهامى كرئيسة للمجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل الجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): قبل أن أبدأ بإلقاء بياني هذا، أود أن أنقل إلى عناية السادة أعضاء المجلس نفي الحكومة السورية مسؤوليتها عن استهداف منطقة حي القاطرجي في مدينة حلب، كما نفت الحكومة الروسية مسؤوليتها أيضا. إذن عليكم أيها السادة، البحث عن المجرم في مكان آخر.

وهنا طبعا، أسلط الضوء على أن هذه المأساة التي حدثت في حي القاطرجي متصلة بشكل مباشر بما تحدث عنه بعض السادة الزملاء فيما يتصل الطفل عمران، الطفل السوري عمران، وليس الطفل عمران الذي أتى من الميخ أو من كوكب الزهرة، هذا الطفل السوري بمائل الطفل السوري الآخر آلان، والطفلة ريم وأطفال آخرين كلهم سوريون،

أهمية اليوم العالمي للعمل الإنساني في فترة سيئة، وشكلت تذكيرا قويا بأنه يتعين القيام بالزيد في السياق السوري.

ولا يزال يتعين على المجلس أن يبدي رأيه في هدنة إنسانية أسبوعية مدتها ٤٨ ساعة في حلب، بعد شهرين تقريبا من طلب الأمم المتحدة لها لأول مرة. إن استمرار صمت المجلس يتعارض مع طلبه التوصل إلى حل سياسي، لأن أعمال العنف لا تزال في تصاعد في حلب وخارجها. وكانت الاستجابة الفورية لدعم الهدنة الإنسانية الأسبوعية والتأييد الكامل لتنفيذها ستكون مثالية. وقبل سبعة أسابيع، أعلن الاتحاد الروسي تأييده لهدنة إنسانية. ويجب اغتنام الفرصة على وجه الاستعجال لوضع خلافاتنا جانبا، والإعلان عن تصديق موحد على الهدنة الإنسانية المقرر أن تبدأ خلال هذا الأسبوع. غير أن الاتفاق هو مجرد خطوة أولى، كما أننا لا نزال نأمل في احترام الأطراف المتحاربة لهدنة مدتها يومان والتقيدها.

من المهم التأكيد أيضا ألا تكون الهدنة الإنسانية لمرة واحدة فقط. بل يتعين أن تكون مستدامة على المدى الطويل.

ويغتنم وفد بلدي هذه الفرصة، لتذكير الأطراف في عملية وقف الأعمال العدائية بمسؤولياتها المترتبة عليها، حسب الشروط التي وقعت عليها خلال شهر شباط/فبراير. ونأمل أن تسود المفاوضات في نهاية المطاف، وتتوقف إراقة الدماء في حلب ومدن أخرى في سورية. وبينما حول قتال المتمردين في حلب تركيزنا على مدن أخرى في سورية، فسأكون مقصرا إذا لم أعبر عن الشعور الذي عبر عنه وكيل الأمين العام أوبراين بشأن التحديات التي تواجه تقديم المساعدات إلى المناطق المحاصرة والتي يصعب الوصول إليها. إننا نحث جميع الأطراف على ضمان إيصال المساعدات الإنسانية إلى تلك المدن. وكما رأينا غالبا في الأسابيع الأخيرة، لا يجب إعاقة ذلك الوصول بشكل متعمد.

إن هذا الأسبوع هو أسبوع حاسم بالنسبة لسورية. فبالإضافة إلى الهدنة الإنسانية البالغة الأهمية في حلب، والتي

يدفع الثمن الباهظ جراء هذه الحرب الإرهابية المفروضة فرضاً على بلدي سورية، ولكن السؤال الذي يجب أن يطرح هو لماذا يتم استهداف هؤلاء المدنيين؟ ومن الذي يقوم بقتلهم؟ ولماذا توجد أساساً أزمة إنسانية في بلدي سورية؟ وقبل أن أجيب على هذا السؤال، أود أن أقرأ على مسامعكم نص الفقرة ٤ من المادة ٢ من ميثاق الأمم المتحدة:

”يُمتنع أعضاء الهيئة جميعاً في علاقاتهم الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة أو على أي وجه آخر لا يتفق ومقاصد الأمم المتحدة“. وهذا هو متن الفقرة ٤ من المادة ٢ من الميثاق.

لقد كانت سورية قبل خمس سنوات ونصف من أكثر بلدان العالم أمناً واستقراراً، وكانت تحقق اكتفاء ذاتياً في متطلبات الحياة الأساسية من غذاء ودواء وصحة، وتعليم، وكانت سورية من بين أكثر دول العالم استقبالا للاجئين الذين لم نبن لهم المعسكرات والخيام. ولم نبتز آلامهم في هذه المنظمة الدولية، ولم نبيع دموعهم في المؤتمرات الاستعراضية الدولية لما يسمى بالتبرعات الإنسانية، بل استقبلناهم في بيوتنا، وأرسلناهم إلى مدارسنا وعائلاتهم في مشافينا إلى أن عاد بعضهم إلى بلادهم وبقي البعض الآخر في سورية كاللاجئين العراقيين مثلاً من أشقائنا في العراق الذين تركوا العراق ولجأوا إلى سورية بسبب الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق، كما تعرفون.

كل هذه الصورة تغيرت بشكل دراماتيكي عندما اجتمعت دول عربية وإقليمية ودولية يوم ٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٢ في تونس آنذاك تحت مسمى ”أصدقاء الشعب السوري“، فعادت هذه ”الصدقة“ على الشعب السوري بأفانين القتل من قطع للرؤوس وأكل للأكباد ونحر لعلماء الآثار، وبأشكال التدمير والتشريد، ونهب المعامل والمحاصيل الزراعية وصوامع الحبوب، وسرقة النفط والغاز، ونهب الآثار،

عانوا من هذه الأزمة، ومن رياح التآمر على بلدي سورية، إن كان مباشرة أو بشكل غير مباشر، وقبل أن أبدأ بياي أذكر من باب التذكير فقط ببعض الحوادث التي قد تسعف ذاكرة البعض في هذا المجلس الكريم، لكي يميزوا بين الغث والسمين.

بتاريخ ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٤، دمر ما يسمى طيران التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية مركز الصم والبكم في مدينة الرقة، فأدى ذلك إلى مقتل العشرات من الأطفال الصم والبكم. وفي السابع من تموز/يوليه ٢٠١٦، قام ما يسمى بالتحالف الدولي بالبدء في ما يسمى عملية تحرير منبج، عبر تنفيذ غارات جوية مكثفة استهدفت سكان المدينة، فأدى ذلك إلى سقوط مئات الأطفال والنساء والرجال المدنيين. وفي ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦، قامت طائرات ما يسمى بالتحالف الدولي بقصف قرية السوسة في دير الزور، وأدى ذلك إلى استشهاد ١٧ مدنياً بريثاً، من بينهم أطفال ونساء. وفي ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٦، ارتكب الطيران الحربي الفرنسي العامل فيما يسمى التحالف الدولي، عدواناً على قرية طوخان الكبرى في ريف حلب، فأسفر العدوان عن سقوط أكثر من ١٨٠ مدنياً، العديد منهم أطفال ونساء؛ وطبعاً هذا التحالف الدولي الذي يسمى نفسه تحالفاً دولياً لم يأخذ الإذن من الحكومة السورية لممارسة نشاطه في الأجواء السورية، ولم تدعوهم الحكومة السورية للمجيء إلى بلدنا على الإطلاق، مما يشكل انتهاكاً فاضحاً لأبسط أبجديات العمل في هذه المنظمة الدولية، وسنأتي على ذلك لاحقاً.

إن الضحايا الذين يسقطون في حلب هم سوريون مدنيون، والضحايا الذين يسقطون في دمشق هم سوريون مدنيون أيضاً، والضحايا الذين يسقطون في إدلب ودرعة والرقة ودير الزور ومدن أخرى هم سوريون مدنيون، ولن يكون أحد في هذا العالم كله أحرص على حياة هؤلاء السوريين ويتألم لآلامهم أكثر منا حكومة وشعباً في سورية. ولا أحد غيرنا

بلدي سورية، ومنها من تولّى إصدار التعليمات لفقهاء الفتنة لديه لإطلاق فتاوى وهابية تحلل تكفير الآخرين وقتل المدنيين واستباحة أملاكهم ونسائهم ودور عبادتهم، ومنها من تولّى تكريس منابر الإعلام والسياسية لمحاولة إضفاء الشرعية على هذه الجماعات من خلال تسميتها حيناً بـ "المعارضة المعتدلة"، وتارة بـ "المعارضة المسلّحة المعتدلة"، حتى انتهى بها المطاف إلى تسميتها بـ "الجماعات المسلّحة من غير الدول" كما جاء في تقرير السيد أوبراين، لا بل وأسموها مؤخراً "المعارضة السورية المفحوصة (VSO (Vetted Syrian Opposition"، وربما يتم تعديل هذه التسمية قريباً لتصبح "مجموعات الملائكة المسلّحة". ولم تتوقف هذه الدول عند دعم الإرهاب الذي تعرّض له بلدي سورية فحسب، بل عزّزته أيضاً بإرهاب اقتصادي مقيت تمثّل بفرض إجراءات اقتصادية قسرية أحادية الجانب لعبت دوراً أساسياً في معاناة الشعب السوري، مما اضطر آلاف السوريين إلى ترك بيوتهم طلباً لحياة أفضل.

واسمحوا لي هنا، طالما أننا نتحدّث عن المعارضة المعتدلة، اسمحوا لي بأن أعرفكم ببعض وجهاء هذه المعارضة السورية المسلّحة المعتدلة، بعد أن تمّ تعديل هؤلاء الوجهاء وراثياً في مختبرات أجهزة استخبارات دول معروفة لتصبح معارضة سورية، وهؤلاء الوجهاء هم: "أبو عمر الشيشاني" و "أبو المقداد التركي" و "أبو مصعب السعودي" و "أبو صهيب الليبي" و "أبو جون البريطاني" و "أبو محمد التونسي" و "أبو هريرة الأمريكي" و "أبو معاذ التركستاني" و "أبو حفصة المصري" و "أبو عبد الرحمن الكندي" و "أبو عبد الله الأردني" و "أبو طلحة الكويتي" و "أبو مرّة الفرنسي" و "أبو عود البلجيكي" و "أبو الوليد الأسترالي" والمفتي الشرعي لجهة النصرة الإرهابي عبد الله المحيسني وهو سعودي. هؤلاء هم وجهاء المعارضة السورية المسلّحة المعتدلة.

لقد بقيت مدينة حلب آمنة ومستقرّة لأكثر من سنة ونصف بعد بدء ما يسمّى بـ "الأزمة في سورية"، إلى أن

وتدمير البنى التحتية، وفرض الحصار على الشعب السوري. ونشكر في هذه المناسبة كل من أرسل لنا تبشير هذه الصداقة القاتلة التي لن ينساها الشعب السوري ما حيي.

تبع ذلك إنشاء ما يسمّى بـ "التحالف الدولي" بذريعة محاربة الإرهاب من دون إذن من الأمم المتحدة ومن دون موافقة الحكومة السورية، وما نتج عن إنشاء هذا التحالف من استهداف للمدنيين الأبرياء وللبنى التحتية في سورية من طرقات وجسور ومصافي نفط ومدارس ومشافي، حيث بلغت قيمة الخسائر الناجمة عن اعتداءات هذا التحالف على المنشآت النفطية والغازية فقط ما يقارب البليون دولار. في غارة واحدة فقط على محطة الكهرباء الوحيدة التي تغذّي مدينة حلب بالكهرباء، غارة أمريكية واحدة على محطة الكهرباء الوحيدة التي تغذّي مدينة حلب بالكهرباء أدت إلى تدمير هذه المحطة التي كلّفت الشعب السوري ١,٣ بليون يورو، دمرتها حمائم السلام الأمريكية بغارة واحدة.

الحقيقة أيها السادة أن المسؤول الأول والأخير عن معاناة السوريين المدنيين هو حكومات تلك الدول التي ادعت زيفاً، ومنذ بداية الحرب على سورية، ألما صديقة الشعب السوري. فمنها من تولّى فتح حدوده أمام تدفق عشرات الآلاف من الإرهابيين المرتزقة من كافة بقاع العالم، ومنها من تولّى تجنيد هؤلاء الإرهابيين المرتزقة، إما عبر المال أو عبر تبشيرهم بالجنة والحرور العين من خلال الـ "جهاد" الذي استغل النساء للمرة الأولى بشكل مخجل، عروبياً وإسلامياً، تحت شعار "جهاد النكاح"، ومنها من تولّى تهريب آلاف الأطنان من كافة صنوف الأسلحة، ومنها من أنشأ على أراضيها معسكرات لتدريب هؤلاء الإرهابيين، وجنّد في صفوفه الكثير من الأطفال، ومنها من تولّى تدريب هؤلاء الإرهابيين على القيام بأبشع العمليات الإرهابية، ومنها من فتح خزائنه وآبار نفطه وغازاه وأنفق بلايين الدولارات لتمويل الحرب الإرهابية المفروضة على

من المساعدات تقدّمه الحكومة السورية وليس مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية.

إن ما تقوم به الحكومة السورية اليوم، وبدعم من أصدقائها وحلفائها، في مدينة حلب هو واجب دستوري يقع على عاتقها لحماية مواطنيها من جرائم وممارسات المجموعات الإرهابية المسلّحة التي انتهكت وقف الأعمال القتالية منذ اليوم الأول لنفاذه، حيث قامت تلك الجماعات المتحالفة مع جبهة النصرة، التي لا يشملها وقف الأعمال العدائية أصلاً، بإمطار مدينة حلب بمئات القذائف والصواريخ يومياً، وهي قذائف وصواريخ يزيد وزن بعضها على الألف كيلوغرام، مما أدى لاستشهاد المئات من الرجال والنساء والأطفال وتدمير البنى التحتية والممتلكات الخاصة والعامة.

في ظل هذا الواقع، وقبل البدء بأية إجراءات عسكرية، أصدر السيد رئيس الجمهورية المرسوم رقم ١٥ بتاريخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠١٦ الذي تضمن منح عفو عام عن كل من حمل السلاح أو حازه لأي سبب من الأسباب، أو كان فاراً من وجه العدالة أو متوارياً عن الأنظار. كما وجهت القيادة العامة للجيش والقوات المسلحة، بتاريخ ٢٦ تموز/يوليه مجموعة من الرسائل إلى المواطنين والمسلحين في الأحياء الشرقية لمدينة حلب تدعوهم فيها إلى الانضمام إلى المصالحات الوطنية وطرده المرتزقة الغرباء وحددت للمواطنين في الأحياء الشرقية لمدينة حلب ممرات إنسانية آمنة وأماكن إقامة مؤقتة لمن يرغب في الخروج، حرصاً من الحكومة السورية على حياتهم وتأميناً لمتطلباتهم المعيشية. كما دعت الحكومة المسلحين إلى ترك السلاح وتسوية أوضاعهم. وبالفعل، وبعد اتخاذ هذه الإجراءات تمكنت مئات العائلات من الخروج من الأحياء الشرقية لمدينة حلب، حيث وفرت الحكومة السورية أماكن إقامة مؤقتة لهم وكافة متطلبات الحياة الكريمة. وللأسف، لم تتمكن عائلات أخرى من الخروج بسبب منعها من قبل

أوعزت حكومات تركيا وقطر والسعودية للجماعات الإرهابية المسلّحة بالهجوم على المدينة واستباحة مدنييها وأخذهم رهائن ودروعاً بشرية، حيث عاثت هذه الجماعات قتلاً ودماراً في المواقع التراثية والدينية والمعالن الثقافية والتاريخية والحضرية، فأحرقت "سوق المدينة" وهو أقدم وأطول سوق تجاري في العالم، واستهدفت الجامع الأموي الكبير في المدينة وهو من أقدم المساجد في العالم الإسلامي، وفجّرت فندق الكارلتون الأثري، وحاولت مراراً تفجير قلعة حلب التاريخية. هذه كلها إنجازات معارضة للنظام السوري، للنظام وليس الحكومة وليس الدولة. أما ما سلم من هذه الأعمال البربرية من مصانع وأماكن خاصة وعامة فقد تم تفكيكه ونهبه ونقله إلى تركيا في عملية سرقة موصوفة لم يشهد لها التاريخ مثيلاً. وقد زدناكم بعشرات الرسائل المؤثقة لهذا الفعل المشين الذي ارتكبه هذه العصابات بإشراف من أجهزة الاستخبارات التركية.

حلب التي يتباكى عليها البعض اليوم، بعد أن دمرها من خلال دعمه وقبوله للإرهاب في سورية، كان يقطنها ٤ ملايين مدني، واليوم لم يبقَ في الأحياء التي تنشط فيها الجماعات الإرهابية المسلّحة سوى ما يُقارب ٢٥٠.٠٠٠ مواطن فقط بعد أن كان عددهم يتجاوز المليونين. إذًا، فالمشكلة تكمن في أن قطعاً من الإرهابيين استباحوا منازل هؤلاء المدنيين، فالتجأ أكثر من ١٧٠٠.٠٠٠ مدني من سكّان هذه الأحياء إلى المناطق التي تتمتع بحماية الدولة ورعاية أجهزتها ومؤسساتها في مختلف المدن السورية. وعندما يهرب المدني في حلب وغير حلب من الإرهابيين فهو إنما يلجأ إلى حماية الدولة التي تؤمّن له المسكن والمساعدات الإنسانية. هذا المدني لا يهرب إلى الجهة التي يسيطر عليها الإرهابيون، وإنما يلجأ إلى كنف الدولة التي تقدّم - بالمناسبة - ٧٥ في المائة من المساعدات الإنسانية للشعب السوري، ٧٥ في المائة

(تكلم بالإنكليزية)

”الحرب القذرة في سورية“

(تكلم بالعربية)

كتاب صدر في استراليا وليس في دمشق. يقول تيم أندرسون، وسأقرأ باللغة الإنكليزية:

(تكلم بالإنكليزية)

”بالرغم من أن كل حرب تستغل الأكاذيب والخداع إلى أقصى حد، فإن الحرب القذرة على سورية اعتمدت على مستوى من التضليل الإعلامي الكبير غير المشهود في الذاكرة الحية. وأشار الصحفي البريطاني - الأسترالي فيليب نايتلي إلى أن الدعاية الحربية عادة ما تنطوي على نمط يمكن التنبؤ به إلى حد يثير الكآبة في شيطنة زعيم العدو، ثم شيطنة شعب العدو من خلال قصص الفضاعات، حقيقية كانت أم متصورة..... وفي سورية سعت الدول الكبرى إلى إخفاء أياديها باستخدام الجيوش بالوكالة في الوقت الذي عمدت فيه إلى شيطنة الحكومة السورية وجيشها باتهامهما بارتكاب الفضائع باستمرار ثم تظاهرت بإنقاذ الشعب السوري من حكومته. وقد عارض غربيون قليلون للغاية الحرب على سورية مقارنة بمن عارضوا الحرب على العراق، وذلك لأنهم خدعوا في طابعها الحقيقي“.

(تكلم بالعربية)

تكرر حكومة بلدي مجددا موقفها الثابت المتمثل في أن حل الأزمة في سورية هو حل سياسي، أساسه حوار سوري - سوري، وبقيادة سورية من دون تدخل خارجي ومن دون شروط مسبقة. ويؤكد بلدي أن المسار السياسي يسير بالتوازي مع مسار مكافحة الإرهاب الذي سيبقى مستمرا ولن يتوقف

المجموعات الإرهابية المسلحة، حيث عمدت تلك الجماعات إلى اتخاذ تلك العائلات دروعا بشرية، وإلى تفخيخ الطرق المؤدية الممرات الإنسانية الآمنة أو استهدافها بالقنص، على غرار ما قامت به مجموعات إرهابية أخرى في مدن الرقة ومنبج والباب ودير الزور.

تستغرب حكومة بلدي استمرار تعمد تشويه الحقائق في تقارير الأمانة العامة حول الوضع الإنساني في سورية واستنادها إلى مصادر معلومات مشكوك في مصداقيتها، حيث يتوقع من أي تقرير صادر عن الأمم المتحدة أن يستند في معلوماته إلى مصادر حيادية وذات مصداقية، وليس إلى ما يسمى بالمصادر المفتوحة أو مراكز معارضة للحكومة السورية موجودة في الخارج وتدار وتمول من قبل أجهزة استخبارات أجنبية ناصبت العداء للحكومة السورية، وذلك بهدف وحيد هو تشويه صورة الحكومة السورية دوليا، حيث تعتمد هذه التقارير توجيه اتهامات باطلة للحكومة السورية من دون أي دليل موثوق به. كما أن هذه التقارير تقوم عن عمد أو عن غير عمد بالتغطية على جرائم المجموعات الإرهابية المسلحة وذلك من خلال استمرار وصفها تارة بالمعارضة المسلحة، كما قلنا، وحيناً بالمجموعات المسلحة من غير الدول كما أسلفنا. والمؤسف أن الأمانة العامة ذهبت في سابقة لا مثيل لها في تاريخ الأمم المتحدة إلى تبرير جريمة إرهابية موصوفة نفذتها حركة نور الدين الزنكي الإرهابية، عندما قطعت رأس الطفل الفلسطيني في حلب، وذلك عندما حاول التقرير قيد النظر إضفاء الشرعية على هذه الحركة من خلال الإشارة إلى أنها قد أصدرت بيانا أدانت فيه هذا العمل وأن المسؤولين عنه اعتقلوا وسلموا إلى لجنة تحقيق، وكأن هذا التقرير يريد أن يقول لكم ولنا أن ممارسات هذه المجموعة الإرهابية من تجنيد وقتل للأطفال، هي أمور مباحة وأن قادتها ملتزمون بالقوانين الدولية وحقوق الإنسان، وأنهم أضحو طرفا في المحكمة الجنائية الدولية.

واسمحوا هنا أن أقتبس من كتاب صدر مؤخر لكاتب أسترالي، هو تيم أندرسون، بعنوان:

حتى القضاء على جميع الجماعات الإرهابية المسلحة الناشطة والمنتشرة في سورية.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل فرنسا الكلمة للإدلاء ببيان آخر.

السيد لاميك (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): لن أرد على الانفعالات الغريبة والسخيفة للممثل الدائم لسوريا.

وبساطة أردت أن أشاطركم - ليس تفاجئي، لأنه في الواقع لم أتوقع المعجزات مني - أنني كنت أود سماع الممثل الدائم لسورية يتكلم عن موضوع اليوم، وهو الحالة الإنسانية في سورية، والحاجة إلى الهدن الإنسانية لمدة ٤٨ ساعة، والحاجة إلى العودة إلى وقف الأعمال العدائية. وكنت أود سماعه يتكلم عن القضايا الحقيقية - القضايا التي تؤثر على السوريين والتي جمعنا هنا اليوم - وليس سماع تشدقه السخيف الذي أرى أنه لا ينبغي لنا إهدار الوقت عليه.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): طلب ممثل الجمهورية العربية السورية الكلمة للإدلاء ببيان آخر. أعطيه الكلمة الآن الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر ممثل فرنسا على كلمته، وقد طلب ممثل سورية الكلمة للإدلاء ببيان إضافي، وأعطيه الكلمة.

السيد الجعفري (سورية): السيدة الرئيس، لم أكن أود أن آخذ الكلام مرة ثانية ولكن مداخله زميلي ممثل فرنسا هي التي دفعتني إلى طلب الكلام مرة ثانية. ما وصفه بالعبث والهرطقة إنما ينطبق انطباقاً كلياً على سياسة حكومات فرنسا المتتابة تجاه بلدي، سواء أيام ساركوزي، في آخر أيامه، أو خلال أيام الرئيس الحالي فرانسوا أولاند، ولأحظوا هنا أنني لن أستخدم تعابير مثل - نظام فرنسي - في حديثي لأنني دبلوماسي مخضرم، وأعرف أنني تحت هذه القبة لا يجوز أن أستعمل هذه الكلمات. ولذلك أقول، الحكومة الفرنسية ووزير

ختاما، أريد فقط أن أذكر بأن الصحفي الفرنسي المعروف، ريشار لا بيفيير، نشر مقالة له في جريدة لوموند المعروفة، انتقد فيها التغطية المفبركة - وقد نشر المقال قبل أيام - من قبل جريدة لوموند لمجريات الأحداث في سورية. وقال هذا الصحفي الفرنسي المعروف أن صحفيي لوموند يستوحون أخبارهم عن سورية من قصة الأطفال المعنونة "أليس في بلاد العجائب". وخاطب هذا الصحفي الفرنسي، ريشار لا بيفيير، القائمين على جريدة لوموند قائلاً: "أيها الصحفيون، زملائي .. أيها الصحفيون (الذين كانوا رؤساء تحرير جريدة لوموند في أيامها التاريخية، هوبير بوف ماري، أندريه فونتين، وأندريه لورون)، أصبحوا أيها الزملاء، لأن شيئاً ما خطأ يحدث في جريدتكم. أما الصحفي الفرنسي الآخر جورج مالبرونو وزميله كريستيان شينو، فقد ألفا كتاباً هاماً كنت قد أشرت إليه في أحد بياناتي وعنوانه "الطرق إلى دمشق"، كشف النقاب فيه أن وزير الخارجية الفرنسي السابق، لوران فاييوس، كان وراء استخدام السلاح الكيميائي في غوطة دمشق في شهر آب/أغسطس ٢٠١٣، عندما كان الدكتور سيلستروم في طريقه إلى حلب للتحقيق في حادثة استخدام السلاح الكيميائي في بلدة خان العسل آنذاك. وكان استخدام السلاح الكيميائي في غوطة دمشق يهدف إلى منع الدكتور سيلستروم من الذهاب إلى حلب للتحقيق في حادثة استخدام الكيميائي في بلدة خان العسل، لأن وزير الخارجية الفرنسي، آنذاك، كان يعرف من الذي استخدم الكيميائي في خان العسل، في حلب، وكان يريد أن يمنع وصول الدكتور سيلستروم إلى خان العسل بأي طريقة كانت. فاستخدموا الكيميائي في غوطة دمشق بضلوع من المخابرات الفرنسية ووزير الخارجية الفرنسي السابق. هناك كثير من الفضائح

الفرنسي يعرف، والرأي العام الأمريكي يعرف، والرأي العام البريطاني يعرف، أن سياسات حكومات بلادهم تجاه بلدي خاطئة، وقد استشهدنا بكاتب استرالي يبعد عن سوريا ١٤ ألف كيلومتر، لكنه فهم الحقيقة، فألف كتابا يقول فيه ماذا يجري في سورية من عدوان إرهابي لا سابق له في حويلات العلاقات السياسية الدولية. إلى متى سنستمر في تدمير بلدان أعضاء في هذه المنظمة الدولية ولديهم السيادة. تم غزو كوريا بكذبة، وتم غزو فيتنام بكذبة، وتم غزو العراق بكذبة، وتم غزو ليبيا بكذبة. إلى متى سنستمر في أن نكون شهود زور على تدمير سيادة دول أعضاء في هذه المنظمة الدولية بناء على أكاذيب وهرطقات سياسية، وعبث سياسي وأمية سياسية؟

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مندوب سورية على بيانه، وأدعو أعضاء المجلس الآن إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة نقاشنا بشأن هذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٢٥.

الخارجية الفرنسي ولا أقول النظام الفرنسي ووزير النظام الفرنسي. فرنسا ناصبت بلدي العداء منذ عشرات السنين، ولن ننسى على الإطلاق الحقبة الاستعمارية التي احتلت بها فرنسا بلدي بعد اتفاقيات سايكس - بيكو المشؤومة، لكن باعتبار أنه قال أنني لم أتحدث عن البعد الإنساني، فهذا يعني ويثبت ويؤكد بأنه لم يكن معي على الإطلاق خلال قراءة بياني، ولم يكن يتابع ما أقول. إن أبسط دبلوماسي في هذه المنظمة الدولية، بمتابعته لبياني اليوم، بإمكانه أن يعرف أنني أتحدث عن البعد الإنساني في بلدي، وعن المعوقات التي تحول دون إنهاء الأزمة في بلدي، إن كان على الجانب السياسي أو الجانب الإنساني. ولذلك يؤسفني بالغ الأسف أن ينبري ممثل دولة دائمة العضوية في مجلس الأمن، إلى الحديث بشكل غير ذي صلة بما نتحدث عنه، وكأنه مصاب بالأمية السياسية. سقط القناع أيها السادة، انتهت اللعبة. ما جرى في بلدي من لعب وإرهاب انتهى. سقط القناع. واليوم الرأي العام